

مجلس الأمن

السنة الثالثة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨١٧٨**

الخميس، ٨ شباط/فبراير ٢٠١٨ الساعة ٠٩/٥٥

نيويورك

الرئيس	السيد العتيبي	(الكويت)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينتزيا
	إثيوبيا	السيد أليمو
	بولندا	السيدة فرونيكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيد يورينتي سوليث
	بيرو	السيد ميثا – كوادرا
	السويد	السيد سكوغ
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد عمروف
	كوت ديفوار	السيد تانو – بوتشوي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي
	هولندا	السيدة غريغوار فان هارن
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة كولمان

جدول الأعمال

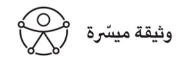
الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السادس للأمين العام السادس عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد ((S/2018/80).





الرجاء إعادة التدوير



وثيقة ميسّرة

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

التقرير السادس للأمين العام السادس عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/80)

الرئيس: وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فلاديمير فورونكوف، وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2018/80، التي تتضمن التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

أعطي الكلمة الآن للسيد فورونكوف.

السيد فورونكوف (*تكلم بالإنكليزية*): بالنيابة عن الأمين العام، أود أن أبدأ بالإعراب عن تضامننا مع الشعوب والحكومات في المناطق التي شهدت هجمات إرهابية مؤخرا. والقائمة طويلة، وتشمل أفغانستان والكاميرون والعراق ونيجيريا والفلبين والصومال. إننا نصلي من أجل ضحايا تلك الهجمات الشنيعة والناجين منها. كما أدعو جميع الدول الأعضاء إلى مضاعفة جهودها لتعزيز التعاون الدولي من أجل مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف المفضي إلى الإرهاب، وتقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإرهابية إلى العدالة.

وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة كي أقدم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يُشكّله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/80). وقد أُعِدّ هذا التقرير بمساهمة المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، وبالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب وغيره من الكيانات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

إن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) تدخل مرحلة جديدة. ويبين التقرير السادس للأمين العام أنه على الرغم من النكسات العسكرية الكبيرة التي شهدها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والجمهورية العربية السورية وجنوب الفلبين في العام الماضي، لا يزال التنظيم والجهات المنتسبة إليها تشكل تهديدا كبيرا ومتناميا في جميع أنحاء العالم. ويشير التقرير إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية لم يعد يركز على غزو الأراضي والسيطرة عليها. فقد أُجبِر على التكيف والتركيز بالدرجة الأولى على مجموعات أصغر وأكثر حماسا من الأفراد الذين لا يزالون ملتزمين بإلهام الهجمات وتمكينها وشنها. وهو مُنظمٌ حاليا كشبكة عالمية ذات تسلسل قيادي أفقي وسيطرة عملياتية أقل على الجماعات المنتسبة إليه.

وعلى الرغم من صعوبة إعطاء تقييم بثقة لعدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين لا يزالون في العراق والجمهورية العربية السورية، فإن تدفق المقاتلين إلى كلا البلدين قد توقف تقريبا. بيد أن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين، والمقاتلين الذين انتقلوا إلى مناطق أخرى، لا يزالون يشكلون تهديدا خطيرا للأمن الدولي. ويشير التقرير إلى أن هيكل آلية الدعاية لتنظيم الدولة الإسلامية على الصعيد العالمي وحجم نواتجه ونوعيتها، مستمرة في التدهور. ومع ذلك، فإن أفراد تنظيم الدولة الإسلامية والمتعاطفين معه ما زالوا قادرين على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تكنولوجيا التشفير وأدوات الاتصال ضمن الشبكة المظلمة للاتصال وتنسيق الهجمات وتيسيرها.

ولقد أُضعفت قدرة تنظيم الدولة الإسلامية على توليد الإيرادات إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى فقدان هذه الجماعة السيطرة على حقول النفط والغاز في الجمهورية العربية السورية. فقد انخفضت إيرادات التنظيم بأكثر من ٩٠ في المائة منذ عام ٢٠١٥. ومع ذلك، فإنه لا يزال قادرا على توليد الدخل عن طريق الابتزاز والسيطرة على نقاط التفتيش. إن أحد شواغلنا الرئيسية هي كيفية إتاحة تدفق الأموال الضرورية جدا إلى المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية لأغراض إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، وفي الوقت نفسه الحيلولة دون وصولها لأيدي تنظيم الدولة الإسلامية. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تمويل الجماعات المنتسبة إليه التي يتزايد بحثها عن سبل تنويع مصادر دخلها واستقلالها ماليا. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية ومناصروه يفضلون استخدام مكاتب الخدمات المالية، بما فيها مكاتب الصرافة ومقدمي خدمات توصيل المبالغ النقدية، لتحويل الأموال عبر الحدود. وفيما يتعلق بالتهديد المتنامي لتنظيم الدولة الإسلامية خارج العراق والجمهورية العربية السورية، أظهرت الجماعات المرتبطة بالتنظيم في مصر مرونة كبيرة، وهي تشكل تهديدا متزايدا. ولا يزال تنظيم الدولة الإسلامية عازما على إعادة بناء قدراته في ليبيا، ويواصل شنّ هجمات متفرقة.

وفي غرب أفريقيا، لا تزال الجماعات المتصلة بتنظيم الدولة الإسلامية تعمل في مالي والبلدان المجاورة لها. وفي شرق أفريقيا، فإن الجماعات المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية التي تعمل في بونتلاند وفي جنوب الصومال، تزيد من تعقيد التهديد الذي تشكله حركة الشباب المنتسبة لتنظيم القاعدة. فعلى الرغم من التدهور الذي شهده تنظيم الدولة الإسلامية بسبب العمليات العسكرية الأفغانية والدولية، لا يزال التنظيم يشنّ هجمات عدوانية بأفغانستان، وخاصة في كابل. وقد عانت الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية من نكسات كبيرة في جنوب شرق آسيا، ولا سيما خسارة مدينة مراوي في جنوب الفلبين.

إن التهديد السريع التطور والعابر للحدود الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية يمثل تحديا صعبا للدول الأعضاء والمجتمع الدولي، ويؤكد الأهمية الحيوية لتقاسم المعلومات بشأن هوية المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. ولا تزال قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وتنظيم القاعدة إحدى الأدوات العالمية الرئيسية في هذا الصدد. أرحب بجهود المجلس في الأشهر الأخيرة الرامية لاعتماد قرارات عديدة للمساعدة في مكافحة الخطاب الإرهابي، ومنع الإرهابيين من حيازة الأسلحة، ومعالجة مسألة المساءلة عن الجرائم التي يرتكبها التنظيم في العراق، ووقف الاتجار بالبشر الذي تقوم به الجماعات الإرهابية والتصدي لمسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب من خلال اتخاذ تدابير بشأن أمن الحدود، وتقاسم المعلومات، والعدالة الجنائية. ينبغي أن ينصب التركيز الآن على تنفيذ هذه المعايير العالمية الجديدة.

تواصل الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية تعزيز الأدوات القائمة مع تطوير أدوات جديدة لمعالجة التهديد المتنامي الذي يشكله تنظيم

الدولة الإسلامية. وقد عملت الشراكات المبتكرة بين الوكالات الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص على تعزيز تبادل المعلومات الحساسة بشأن أنماط تمويل الإرهاب والأشخاص المشتبه فيهم. ويولي العديد من الدول الأعضاء اهتماما متزايدا لاستراتيجيات الملاحقة القضائية، وبرامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

ولا تزال خطة الأمم المتحدة لتنفيذ بناء القدرات من أجل التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب تتطور لمعالجة دورة حياة المقاتلين بكاملها – من مجموع المشاريع الـ ٥٠ في الخطة، هناك ٣٥ مشروعا إما تم الانتهاء منها أو يجري تنفيذها. لكن هذا ليس وقت الرضا عن النفس. ويتعين علينا أن نظل سابقين لتنظيم الدولة الإسلامية بينما يواصل التكيف والتطور. أود أن أدلي بأربع ملاحظات ختامية.

أولا، لدينا بالفعل إطار دولي قوي للتصدي لتهديد تنظيم الدولة الإسلامية من خلال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، ومختلف قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، و ١٩ اتفاقية دولية لمكافحة الإرهاب، والعديد من الصكوك الإقليمية. ومن شأن الجهد الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية أن يُعزَّز إلى حد كبير عن طريق التنفيذ الفعال للقرارات القائمة والصكوك القانونية لمكافحة الإرهاب والاتفاقيات والبروتوكولات. إن الأمم المتحدة تقف على أهبة الاستعداد لمد يد المساعدة للدول الأعضاء في هذا الصدد عند الحاجة.

ثانيا، ينبغي للمجتمع الدولي معالجة العجز في التعاون في مجال مكافحة الإرهاب على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وسيعقد الأمين العام في حزيران/يونيه، أول مؤتمر قمة من نوعه للأمم المتحدة، يجمع رؤساء وكالات مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء، بهدف تعزيز التعاون وتبادل المعلومات في الوقت المناسب وبصورة آمنة، واستنباط سبل جديدة ومبتكرة للتصدي للإرهاب.

ثالثا، يتطلب التصدي للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام معالجة الظروف الكامنة التي تسبّب وقوع الشباب والشابات في شرك التطرف العنيف. إذ تتراوح أعمار معظم المجندين الجدد في التنظيمات الإرهابية بين ١٧ و ٢٧ عاما. وتستغل الجماعات المتطرفة مشاعر خيبة الأمل والاغتراب، وتقدم للشباب الساخطين إحساسا مُضللا بأن لحياتهم هدفا. وسيناقش مؤتمر القمة أيضا كيفية إشراك وتمكين الشباب للمساعدة في منع التطرف المصحوب بالعنف.

رابعا، هذا هو التقرير الأول للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام منذ إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب. وفي الأسبوع الماضي، وافق الأمين العام على اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق جهود مكافحة الإرهاب، الذي سيساعد على تحقيق إحدى الأولويات الرئيسية، ألا وهي تعزيز التنسيق والاتساق في جهود منظومة الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ونحن ملتزمون بمضاعفة جهود دعم بناء القدرات لجميع الدول الأعضاء لتعزيز تنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية والتنظيمات المنتسبة إليه لم تنته بعد. فبالرغم من النجاحات العسكرية الكبيرة التي تحققت على مدى الأشهر الثمانية الماضية، فإنه يظل تحديا عالميا حقيقيا يتطلب استجابة متعددة الأطراف عاجلة ومنسقة. ويرحب الأمين العام بالتركيز الذي يوليه مجلس الأمن لهذه المسألة، ويحثه على مواصلة جهوده الرامية إلى زيادة تعزيز التعاون المتعدد الأطراف للتصدي للتهديدات والتحديات المبينة في التقرير.

الرئيس: أشكر السيد فورونكوف على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة كولمان (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته، وخصوصا لأنها إحاطته الأولى بشأن هذا التهديد منذ إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب العام الماضي. وتتطلع الولايات المتحدة إلى استمرار تعاونها معه ومع فريقه لمساعدة الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب.

إن خرائط المناطق التي يحتلها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وفي سورية تروي قصصا عميقة. في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ كان تنظيم الدولة الإسلامية يحقق تقدما. وكان قد سيطر على أجزاء كبيرة من سورية والعراق لخلافة الإرهاب التي أعلن عنها. وسقطت بعض المدن الكبرى في المنطقة، مثل الموصل، في قبضة تنظيم الدولة الإسلامية. ارتكب الإرهابيون انتهاكات لا توصف لحقوق الإنسان ضد شعبي العراق وسورية في المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بينما استخدموا ملاذهم الآمنة للتخطيط لشن هجمات في جميع أنحاء العالم.

اليوم، في عام ٢٠١٨، تروي الخرائط قصة مختلفة. لقد انهارت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على تلك المناطق. وتم تحرير العراق من تنظيم الدولة الإسلامية. قادت الولايات المتحدة تحالفا حازما للدول الأعضاء ساعد بدرجة كبيرة في إضعاف قوة تنظيم الدولة الإسلامية، بالتعاون مع الشركاء في سورية والعراق. وتصميمنا على دحر تنظيم الدولة الإسلامية بشكل دائم لن يفتر. سنواصل المعركة حتى تختفي تماما سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أراض من على الخرائط.

لكن حتى حينها، فلن يكون عملنا قد اكتمل. وذلك لأن تنظيم الدولة الإسلامية يغير أساليبه. إن تنظيم الدولة الإسلامية يفقد ما يسمى بدولته، لكن من تبقى من مقاتليه سيحاولون تقويض الاستقرار وإعادة الإعمار في العراق وسورية. كما سيحاول مقاتلو التنظيم الإرهابيون الأجانب العودة إلى ديارهم وتوجيه معركتهم إلى جبهات جديدة. تشكل خلايا تنظيم الدولة الإسلامية والكيانات المنتسبة له إلى جانب تنظيم القاعدة تهديدا خطيرا بانتشار الإرهاب ليشمل المجتمعات في جميع أنحاء العالم.

نرى تلك الهجمات البغيضة تحدث بالفعل. قبل بضعة أسابيع فقط، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن الهجوم الجبان في أفغانستان ضد المنظمة الدولية لإنقاذ الطفولة، وهي منظمة إنسانية غير حكومية تساعد أكثر من ٧٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الأفغان. وفي الخريف الماضي في مصر، أعلن تنظيم الدولة الإسلامية مسؤوليته عن هجوم خسيس على مسجد أودى بحياة أكثر من ٣٠٠ شخص أثناء الصلاة.

وحتى بينما نقوم بدحر تنظيم الدولة الإسلامية في معاقله، فإن ضرورة توخينا جميعا لليقظة والعمل معا لدحر هذه الآفة واضحة. وإذ تدخل المعركة ضد تنظيم الدولة الإسلامية مرحلة جديدة، سيقع الكثير من العمل على عاتق موظفينا المعنيين بإنفاذ القانون والاستخبارات الذين سيتعين عليهم حشد مواردهم وجمع المعلومات لوقف الهجمات قبل وقوعها. ليس هناك وقت لنضيعه في البحث عن سبل لتعميق تعاوننا في ذلك المجال. لقد استحدثنا أدوات حاسمة الأهمية هنا في الأمم المتحدة يمكن أن تساعد تلك الجهود.

أولا، يجب على الدول الأعضاء تكثيف جهودها من أجل تضييق الخناق على مصادر تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. في الأشهر المقبلة، نتوقع أن يحاول تنظيم الدولة الإسلامية التسلل إلى الأعمال التجارية المشروعة في العراق وسورية للبحث عن سبل جديدة لجمع الأموال. وجميع الدول الأعضاء ملزمة بتجميد أصول جميع الإرهابيين المدرجين في قائمة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن

تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، بما في ذلك أصول تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة. ويجب على الدول الأعضاء أن تأخذ هذا الالتزام على محمل الجد وأن تنفذ التزاماتها بصورة شاملة. وستقوم الولايات المتحدة بممارسة أقصى درجات اليقظة لتحديد وتعطيل شبكات تمويل تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة.

ويجب علينا جميعا أن نعزز جهودنا لوقف تدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب عبر الحدود. فهم يبحثون دائما عن سبل لكسر دفاعاتنا والإفلات من الاعتقال. ولذلك فإن القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) الذي اتخذناه في كانون الأول/ديسمبر، يكتسي أهمية بالغة. فهو يشمل تدابير حاسمة الأهمية تهدف إلى تعزيز أمن الحدود وتبادل المعلومات وكذلك أحكاما من أجل تحسين التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون والأجهزة القضائية. إن القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) يحدد معايير رفيعة لكيفية تحسين الدول لأدوات مراقبة الحدود. كما يشجع بقوة الحكومات على وضع استراتيجيات الملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، مع المجتمع المدني للمساعدة على كسر دائرة الإرهاب. وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأعضاء على تنفيذ التزاماتها بموجب هذا القرار في أقرب وقت ممكن وهيئات مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة على أن تكون جاهزة لمساعدة الدول الأعضاء في تلك المهمة.

وينبغي ألا يكون هناك أي شك بشأن ضرورة استخدام جميع الأدوات التي أنشأناها في إطار مجلس الأمن لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. ويجب أن نضيف إلى تلك القائمة القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) الذي أنشأ آلية تحقيق لتوثيق الجرائم التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق. والمحاسبة على الفظائع المرتكبة من قبل تنظيم الدولة الإسلامية جزء حاسم من التعافي من حكم الإرهاب الذي فرضه التنظيم. والموعد النهائي للموافقة على اختصاصات آلية التحقيق في جرائم تنظيم الدولة الإسلامية غدا. ويحدونا الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة والعراق من الاتفاق حتى ينفذ القرار بسرعة وبشكل كامل.

وتفخر الولايات المتحدة بما بذلته من جهود ثابتة في الوقوف في وجه تنظيم الدولة الإسلامية وحشد استجابة عالمية لدحر الخطر. صحيح أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية يتغير بطرق جديدة وخطيرة. وعندما ننظر إلى ما حققته حملتنا حتى الآن، ينبغي لنا أن نستخدم ذلك النجاح لتعزيز تصميمنا في هذا الفصل الجديد. حينما نظرنا جميعا إلى تلك الخرائط لتوسع سيطرة تنظيم داعش في عام ٢٠١٤، كان من الصعب تصور أنه بعد ثلاث سنوات سنرى هذا التغيير الكبير نحو الأفضل. من خلال قوة إرادتنا الجماعية، غيرنا المسار. وسنقوم بالأمر نفسه في السنوات القادمة حتى هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية نهائيا وإرساله إلى مزبلة التاريخ حيث يستحق ذلك.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، الذي يقود جهودنا في مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية المفيدة جدا بشأن التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش (S/2018/80).

وكما يؤكد التقرير، عانى داعش هزائم عسكرية كبيرة في الشام خلال الأشهر الستة الماضية، لا سيما بسبب جهود التحالف الدولي. وبالرغم من أن التنظيم قد فقد معاقله، فإن المعركة ضد داعش في سورية والعراق لم تنته بعد. لذلك، يجب علينا أن نواصل جهودنا، بما في ذلك على الجبهة العسكرية، لمنع ظهور ملاذات آمنة، ولا سيما في ليبيا، وغرب أفريقيا. وأفغانستان وجنوب شرق آسيا. ولكن إلى جانب جهودنا العسكرية اللازمة، أود أن أبرز أربعة مجالات للعمل تعتبرها فرنسا أولويات وهي تتفق عموما مع ما حدده السيد فورونكوف.

أولا، يجب أن تدفعنا التغييرات في تدفقات المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى الاستمرار في تكييف تشريعاتنا وخططنا. وإلى جانب ضرورة الاستمرار في منع تغذية نزعة التطرف ووقف مغادرة الأشخاص، يجب أن نتوقع المخاطر التي يشكلها المقاتلون الذين قد يعودون لبلدانهم والمقاتلون الذين يقررون السفر إلى بلد ثالث. وهذا يقتضي تحسين أدوات الكشف وتعزيز تبادل المعلومات، لا سيما مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويجب علينا أيضا وضع الاستجابات القانونية المناسبة. إنها مهمة معقدة للغاية، بالنظر إلى تنوع الأشخاص المعنيين، وفي حالة فرنسا، العدد الكبير من النساء والأطفال.

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، تولي فرنسا أهمية بالغة للرعاية الخاصة للأطفال. إن اتخاذ القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) في كانون الأول/ديسمبر إنجاز هام في ذلك الصدد، إذ يطلب إلى الدول الأعضاء مضاعفة جهودها واعتماد تدابير إضافية للتصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب.

ثانيا، يجب أن تظل مكافحة تمويل الإرهاب أولوية مطلقة. وكما شهدنا، للأسف، ما هو مطلوب قليل من المال للقتل بشكل عشوائي في شوارع باريس أو نيويورك أو باماكو أو كابل أو بغداد. لكن هناك حاجة إلى موارد كبيرة لقيادة منظمة إرهابية، وإنشاء شبكاتها ونشرها خطاب الكراهية، والحفاظ على مقاتليها، وشراء أسلحتهم أيضا وأحيانا ولاءهم.

قامت الأمم المتحدة والكيانات الأخرى مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بعمل كبير خلال السنوات العشرين الماضية لتجفيف موارد الإرهابيين بيد أن الجماعات الإرهابية أثبتت قدرتها ودهائها في الحصول على الموارد المالية اللازمة وتحويلها، وكما نعرف جميعا فقد استخدمتها في طائفة واسعة من الخيارات، بما فيها الجرائم العادية، والإلكترونية، وعمليات الاحتيال المنظمة، والاختطاف والابتزاز والاتجار بالأسلحة والمخدرات، على سبيل المثال لا الحصر.

وعلى الرغم من أننا حصلنا على نتائج مؤكدة بتجميد أصول الإرهابيين، ومراقبة التدفقات المالية الرسمية وغير الرسمية والحفاظ على سلامة النظام المالي، إلاّ إن جميع التقنيات معرضة لتحويل الأموال. ولذلك، يجب ألاّ يتعثر عملنا في هذا الصدد، وقد حمل ذلك رئيس الجمهورية الفرنسية، إيمانويل ماكرون، إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي ا بشأن تمويل الإرهاب، ومن المقرر انعقاده يوم ٢٦ نيسان/أبريل في باريس، لتيسير تبادل الخبرات اللازمة والدعوة إلى تجديد الالتزام السياسي في المنطقة.

فيما يتعلق بأولويتنا الثالثة، يجب علينا أن نواصل مكافحة انتشار هذه الأيديولوجية الوحشية، لا سيما على شبكة الإنترنت. وبينما نواجه الإرهابيين الذين يستخدمون الرقمنة لصالحهم، يجب علينا أيضا تكييف وسائل الرد، مع مراعاة الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. إن محاربة تنظيم داعش عبر الإنترنت جبهة جديدة في كفاحنا. يجب ألا تصبح الإنترنت الملجأ الأخير لتنظيم داعش في أعقاب سقوط معاقله في الميدان.

بناء على مبادرة الرئيس ماكرون، تقف فرنسا في طليعة النضال، ساعية إلى إجراء مناقشة صريحة مع شركات الإنترنت الرئيسية بشأن سبل مكافحة دعاية تنظيم داعش المميتة. في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، شاركنا في الأمم المتحدة، في استضافة حدث رفيع المستوى على هامش الجمعية العامة، بالاشتراك مع إيطاليا والمملكة المتحدة، وكذلك مع شركات من القطاع الخاص. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، وفي إطار مجموعة الدول السبع، اعتمد وزراء الداخلية بيانا شديد اللهجة في جزيرة إسكيا يشير إلى ضرورة مكافحة استخدام الإرهابيين لشبكة الإنترنت لصالحهم. في إطار الاتحاد الأوروبي، تدعم فرنسا بنشاط العمل الذي شرعت فيه المفوضية الأوروبية في إطار منتدى الاتحاد الأوروبي للإنترنيت، الذي يقود الحوار مع شركات كبيرة في مجال التكنولوجيا الرقمية.

كما اتضح من إنشاء منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب في صيف عام ٢٠١٧، أدرك القطاع الخاص ما ينطوي عليه الأمر من رهانات، لكن يجب علينا أن نفعل أكثر وعلى نحو أفضل. فإلى جانب الالتزام المطلوب من الحكومات صاحبة المصلحة وشركات الإنترنت، تعتمد فعالية إجراءاتنا أيضا على حشد المجتمع المدني فيما يتعلق بالخطاب المضاد وذلك للكشف عن تناقضات الجماعات الإرهابية. لذلك ينبغي تشجيع ودعم الجهود التي يبذلها المجتمع المدني. إن فرنسا ملتزمة بمواصلة عملها في مكافحة استخدام الإنترنيت لأغراض إرهابية الذي يشكل ركنا أساسيا في مكافحة تنظيم داعش.

أخيرا، أولويتنا الرابعة، لا يمكن أن تكون مكافحة تنظيم داعش فعالة ومستدامة من دون مكافحة الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبها. لقد وقع العديد من المدنيين، بما فيهم النساء والأطفال، ضحايا جرائم تشكل أعمالا إرهابية، وجرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية. يجب أن تكون العدالة جزءا من التصدي لهذه الآفة. ولهذا السبب أيدت فرنسا إنشاء آلية دولية مستقلة للتحقيق في الجرائم المرتكبة في سورية، والتي تنطبق أيضا على الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش، وأيدت أيضا إنشاء مجلس الأمن لفريق التحقيق الدولي في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وتشجع فرنسا جهود التحقيق والمحاكمات التي أجريت وفقا لسيادة القانون وحقوق الإنسان، وتشير في هذا الصدد، إلى معارضتها الثابتة لعقوبة الإعدام في كل مكان ومهما كانت الظروف.

ختاما، أود أن أشدد على الدور الفريد الذي يجب أن تضطلع به الأمم المتحدة في الكفاح المتعدد الجبهات الذي نخوضه ضد الإرهاب، لا سيما ضد تنظيم داعش. وبإنشاء فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات التابع للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، ومكتب مكافحة الإرهاب، تتوفر للأمم المتحدة الآن جميع الأدوات التي تحتاج إليها لتحليل التهديدات، وتقييم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتحديد الاحتياجات ذات الأولوية للدول وتزويدها بالمساعدة التقنية المناسبة. وتؤكد فرنسا مجددا دعمها التام لعمل كيانات الأمم المتحدة وستشارك مشاركة كاملة في الاستعراض السادس لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب الذي سيُجرى في حزيران/يونيه المقبل لضمان أن يظل ردنا الجماعي متناسبا مع التهديد.

السيد هيكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته الإعلامية وعرضه لتقرير الأمين العام S/2018/80

منذ عام ٢٠١٤، فقد تنظيم داعش ٩٨ في المائة من الأراضي التي كان يسيطر عليها، وقام التحالف العالمي بتحرير أكثر ٧،٧ مليون شخص من حكمه في العراق وسورية. إن المملكة المتحدة فخورة بالدور الذي تقوم به بشنّ أكثر من ١ ٦٠٠ من الضربات الجوية في العراق وسورية، وتدريب أكثر من ٦٠ ٠٠٠ فرد من أفراد قوات الأمن العراقية ودعم عمليات مكافحة تنظيم داعش، ووجود حوالي ١ ٤٠٠ من موظفي المملكة في المنطقة. وبالإضافة إلى كسب الحرب، نعمل على كسب السلام بدعم الاستقرار والاستجابة الإنسانية. التزمت المملكة المتحدة بتقديم ٣,٤ مليار دولار لمعالجة الأزمة السورية منذ عام ٢٠١٢. وفي العراق، التزمنا بتقديم ٣٢٠ مليون دولار في المعونة الإنسانية و٤١٨ مليون دولار، في شكل ضمانات القروض من خلال البنك الدولي لدعم الاستقرار المالي والتنمية الاقتصادية، وما يقرب من ٣٥ مليون دولار لدعم الاستقرار.

ومع ذلك لا يسعنا أن نتقاعس. وكما يبرز تقرير الأمين العام، تم إضعاف تنظيم داعش وشرذمته، ومع ذلك ما زلنا نواجه في جميع أنحاء العالم تهديدا خطيرا من الأفراد والخلايا

المرتبطة بتنظيم داعش أو التي تشكل مصدر إلهام لها. مع الأسف شعرنا دائما بخطر الإرهاب، على المستوى الشخصي في المملكة المتحدة. وبينما نفكر في ضحايا الإرهاب في جميع أنحاء العالم، يتعين علينا أن نضاعف جهودنا لإلحاق الهزيمة بتنظيم داعش إلى الأبد.

أولا، يجب علينا مواصلة ومضاعفة جهودنا الرامية إلى التصدي لإساءة استخدام الإرهابيين للإنترنت. لقد قطعنا بالفعل أشواطا في تلك المعركة على شبكة الإنترنت. انعقد الاجتماع في أيلول/سبتمبر الماضي بقيادة رئيسة الوزراء تيريزا ماي، وبمشاركة الرئيس ماكرون ورئيس الوزراء جينتولوني سيلفري، وكان إنجازا بارزا في جمع الدول والقطاع الصناعي معا للتصدي لهذا التهديد. لقد انخفض ناتج دعاية تنظيم داعش إلى أكثر من النصف منذ ذروته، وأُغلقت حسابات المتعاطفين معه أسرع من أي وقت مضى. عملت وحدة الإحالة الفريدة في نوعها، التي أنشأتها المملكة المتحدة بشأن المحتوى الإرهابي، مع شركات التكنولوجيا لإلغاء أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ موقع إلكتروني.

لكن علينا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لنكفل بأن تتوفر لدينا الأدوات والتكنولوجيا لنظل متفوقين على الإرهابيين. إننا إذ نبني على إنشاء منتدى الإنترنت العالمي لمكافحة الإرهاب، نسعى إلى تشجيع شركات التكنولوجيا على أخذ زمام المبادرة في معالجة تحميل المحتوى الإرهابي على شبكة الإنترنت. وعلينا ضمان إزالة المحتوى الإرهابي بسرعة والحد من تداوله والحيلولة دون إتاحته في المقام الأول. ومن الضروري أن تقوم الشركات الكبرى بدعم أفضل الممارسات ونقلها إلى الشركات الصغرى.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز قدرتنا الجماعية على التصدي لخطر المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين، وهذا ما أبرزه عن حق تقرير الأمين العام، وهو محور تركيز القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧). ومما ثلج الصدر أنه يوجد أكثر من ٦٠ بلدا تعمل الآن للبناء على قاعدة البيانات العالمية التابعة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) التي تقوم حاليا بتتبع ٤٣ ٠٠٠ مقاتل، ولكن هناك مزيد من الدول في جميع أنحاء العالم التي يجب عليها أن تقوم بتعزيز أمن الحدود، بما في ذلك العمل المتعلق بالمعلومات المسبقة عن المسافرين، وسجلات أسماء الركاب والقياسات البيومترية.

يجب علينا أيضا القيام بالمزيد فيما يتعلق بوضع استراتيجيات فعالة للملاحقة القضائية وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، مع إيلاء اهتمام كبير بالتحديات الخاصة التي يمثلها العائدون من النساء والأطفال.

ثالثا، لا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بتعزيز أمن الطيران من أجل مكافحة الإرهاب وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٠٩ (٢٠١٦). ولتحقيق ذلك، فإن المملكة المتحدة تستثمر في تطوير التكنولوجيا الجديدة وكذلك العمل مع الشركاء في جميع أنحاء العالم. ونرحب أيضا بالاتفاق المبرم في تشرين الأول/أكتوبر الماضي بشأن الخطة العالمية لأمن الطيران لمنظمة الطيران المدني الدولي، وندعو منظمة الطيران المدني الدولي وكافة الدول إلى كفالة تنفيذ الخطة تنفيذا كاملا.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة لإصلاح الأمين العام لهيكل الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب مكافحة الإرهاب تحت قيادة وكيل الأمين العام السيد فورونكوف. ونرحب بالخطوات الأولية المتخذة لتعزيز الاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة الالتزام بالعمل عن كثب مع المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب والمديرة التنفيذية السيدة كونينسكس. ونتطلع إلى عمل مكتب مكافحة الإرهاب على زيادة القدرة على دعم الدول، ولا سيما في المجالات التي تمكن الأمم المتحدة من إضافة قيمة فريدة، مثل في مجال منع التطرف العنيف.

وكما يبين التقرير، فإن خطر الإرهاب متفش ومتطور. ولكن بنفس الطريقة التي جمع بها التحالف العالمي الكثيرين منا

معا ضد عدو مشترك يتمثل في تنظيم داعش، يجب أن نظل متحدين لمواجهة هذه التهديدات الجديدة. وهذا يشكل تهديدا عالميا وسيتطلب عملا على الصعيد العالمي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نرحب بعقد جلسة اليوم ونشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب مكافحة الإرهاب، على إحاطته الإعلامية الشاملة. ونود أن نعرب له عن دعمنا واستعدادنا للعمل معه بطريقة منسقة.

إن تجربتنا في مكافحة الإرهاب تدفعنا إلى التأكيد على ضرورة مواجهته بلا هوادة في المناطق العديدة والمتغيرة التي ينشط بها. ولذلك، فإننا نرحب بحقيقة أن المنظمة تتبع نهجا استباقيا في استجابتها للإرهاب. وتشمل الجهود التي بذلتها إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب مؤخرا وتجديد ولاية المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب وكذلك الاستعراض السادس الذي يعقد كل سنتين للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب ومؤتمر قمة رؤساء هيئات مكافحة الإرهاب الذي عقده الأمين العام. ولذلك ترحب بيرو بالتقدم الكبير المشار إليه في آخر تقرير عن تنفيذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) بشأن مكافحة ما يسمى بتنظيم الدولة الإسلامية والمنظمات المنتسبة له (S/2018/80). وبدعم من المنظمة ومجلس الأمن، نجح المجتمع الدولي في تحرير الجزء الأكبر من المناطق التي تسنى للتنظيم السيطرة عليها.

بيد أن التهديد لا يزال كامنا، لأن تنظيم داعش يغير أساليبه أو يجعلها أكثر تعقيدا من أجل الإمعان في تقويض السلم والأمن الدوليين. ومن الضروري التصرف بطريقة ذكية وتعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي بفعالية لأشكاله ومظاهره الجديدة ومنعه من الظهور مجددا. وأود أن أثير ثلاث نقاط محددة.

أولا، التحدي الذي تشكله عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية أو نقلهم إلى بلدان أخرى. ونرى أنه من الضروري تحديد أولئك الإرهابيين. نحن نعول على قائمة الجزاءات الفروضة على تنظيم داعش وتنظيم القاعدة، ولكننا بحاجة إلى الاستفادة بقدر أكبر من معلومات الاستدلال البيولوجي من خلال المنظمة الدولية للشرطة الجنائية وصكوك مثل نظم المعلومات المسبقة عن المسافرين وبيانات سجلات أسماء الركاب التي جمعتها منظمة الطيران المدني الدولي.

ولا بد أيضا من وضع استراتيجيات شاملة من أجل التحقيق مع الإرهابيين ومقاضاتهم ومعاقبتهم، مع الاحترام الكامل لسيادة القانون وحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نرحب بجهود الأمين العام الرامية إلى تفعيل فريق التحقيق في الجرائم التي ارتكبها تنظيم داعش في العراق. وبناء على ذلك، فإننا نشدد على الحاجة إلى إدماج المنظور الجنساني لدعم الضحايا من النساء وتعزيز إدماج الشباب من أجل إبعادهم عن طريق التطرف العنيف.

ثانيا، إذ أصبحت العلاقة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية وإساءة استخدام الفضاء الإلكتروني ملموسة بشكل متزايد، فإن تعكس الشبكات المنشأة من قبل تنظيم داعش لتمويل أنشطته حقيقة مقلقة. ومن الضروري تعميق معرفتنا والتعاون فيما يتعلق بدينامية تشمل شبكات الاتجار غير المشروع بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والموارد الطبيعية والممتلكات الثقافية، وكذلك مختلف مخططات غسل الأموال. واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، لا سيما شبكة الإنترنت، من جانب الجماعات الإرهابية هو أيضا مدعاة للقلق. وإذ يفقد تنظيم داعش سيطرته على المناطق، إلا أنه حافظ على تواجده في الفضاء الافتراضي، وخاصة على شبكات التواصل الاجتماعي. ولا يسمح ذلك للتنظيم بتنسيق الهجمات فحسب، بل بجمع الأموال وجذب المؤيدين.

ثالثا، إن ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للتطرف العنيف المؤدي إلى الإرهاب لا شك مسألة تتجاوز نطاق اختصاص

مجلس الأمن. ومع ذلك، فإننا نعتقد أنه من الأهمية بمكان أن نشير، تمشيا مع مفهوم السلام المستدام، بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان عناصر متآزرة وحيوية لتنفيذ نهج فعال ومتكامل لمكافحة الإرهاب. وقد ذكرنا الأمين العام في خطاب هام في لندن بأنه في مواجهة الظلامية يجب أن نطلق عصرا جديدا من التنوير. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بالمبادرات الرامية إلى مكافحة الخطاب الإرهابي وتعزيز المجتمعات السلمية والشاملة للجميع القادرة على منع التطرف العنيف. ونعتقد، استنادا إلى تجربتنا الخاصة في مكافحة الإرهاب، أن تعزيز مشاركة النساء والشباب في الحياة العامة أساسي لمواجهة ومنع هذه الآفة.

السيدة غريغوار – فان هارين (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر مملكة هولندا الأمين العام ووكيل الأمين العام فورونكوف على قيادتهما. ونود أيضا أن نشكر من يعمل معهما فضلا عن المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وفريق الرصد على عملهم في إعداد التقرير الأخير عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (S/2018/80).

وكما أشار أعضاء المجلس الآخرين قبلي، يشير التقرير إلى أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة له لا يزال حقيقيا. فالنساء والرجال والأطفال في جميع أنحاء العالم الذين وقعوا ضحية الأعمال الوحشية لتنظيم الدولة الإسلامية تذكرة مؤسفة على ذلك. وأود أن أركز على ثلاثة عناصر هامة: التهديد والمحاسبة والإجراءات الإضافية.

أولا، وفيما يتعلق بالتهديد، بالرغم من تحرير الرقة وفقدان تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام للسيطرة على بعض المناطق، فإن أسطورة تنظيم داعش لم تندثر. وفقدان السيطرة على بعض المناطق لا يعني بالضرورة المزيد من الأمن، وفي بلدان مثل مصر واليمن ومالي، لا يزال التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية كبيرا، كما يشير التقرير. وفي أفغانستان، لا تزال الجماعات المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية تشن الهجمات.

إن مملكة هولندا تشعر بالقلق إزاء تزايد عدد المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأفراد أسرهم العائدين من سورية والعراق، والذين ينتقلون إلى مناطق النزاع الأخرى. وكما ذكر السيد فورونكوف توا، فإن تنظيم داعش بتحوله إلى شبكة عالمية من الأفراد الذين يمتلكون الدافع لشن هجمات، لا يزال يهددنا جميعا. ولهذا السبب يجب أن نضاعف جهودنا لملاحقة المقاتلين الإرهابيين الأجانب قضائيا واعتقالهم.

لكننا لن نتمكن من احتجاز الإرهابيين إلا إذا قمنا بتحديد مواقعهم. وفي كانون الأول/ديسمبر، اتخذ المجلس القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين والمنتقلين. ومن العناصر الرئيسية للقرار، الالتزام بجمع سجلات أسماء المسافرين لتعزيز الكشف عن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. ونشجع الدول الأعضاء على إعطاء أولوية قصوى لتطوير القدرة على اتباع ذلك النهج ونشجع الأمم المتحدة على تقديم المساعدة عند الحاجة.

والكشف عن الإرهابيين يعزز محاكمة الإرهابيين، الأمر الذي يقودني إلى النقطة الثانية، أي المحاسبة. ورسالتنا إلى الرجال والنساء الذين يرتكبون أعمالا إرهابية رسالة واضحة: المساءلة ليست خيارا ولا يمكن التفاوض بشأنها، وجميع الضحايا يستحقون العدالة. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤيد العمل الجاري للآلية الدولية المحايدة والمستقلة لسورية وأهدافها، على النحو الذي حددته الجمعية العامة.

وفيما يتعلق بالعراق، يطالب القرار ٢٣٧٩ (٢٠١٧) بتشكيل فريق تحقيق لدعم الجهود المحلية لمحاسبة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية على أفعالهم. وندعو إلى سرعة إنشاء اختصاصات هذا الفريق، ونؤكد أنه ينبغي متابعة الجهود المحلية وفقا للقانون الدولي وأفضل ممارسات الأمم المتحدة. وما زلنا ندعو البلدين إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية أو أن يقبلا بأن تمارس المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى النقطة الثالثة والأخيرة وهي: اتخاذ إجراءات إضافية من جانب الأمم المتحدة والدول الأعضاء. من الضروري للبلدان، التي تفتقر إلى القدرات اللازمة لتنفيذ القرارات، أن تتلقى المساعدة التقنية. فأمنها هو أمننا. إنّ المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب تضطلع بدور حاسم في تقييم هذه الاحتياجات وتحليلها. وترحب مملكة هولندا بالدور الذي يقوم به وكيل الأمين العام فورونكوف ومكتبه في التنسيق اللاحق لبناء القدرات.

إن المنع عامل رئيسي في الإجراءات التي تتخذها جميع كيانات الأمم المتحدة المعنية. وينبغي توفير الأدوات للدول الأعضاء لتهيئة البيئة التي توازن بين التدابير القمعية والوقائية لمكافحة الإرهاب. ولجعل كفاحنا ضد الإرهاب والتطرف العنيف مستداما، يجب علينا تحسين فهم الأسباب الجذرية وإشراك المجتمعات المحلية في التصدي له.

ختاما، نرحب بالتقدم المحرز في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية ونشيد بالأمم المتحدة لإسهامها القيم في تحقيق هذا الهدف. غير أن علينا أن نقطع شوطا طويلا لمواصلة تقليص الخطر وتحقيق المساءلة على الوجه الأكمل.

سوف تواصل مملكة هولندا الإدلاء بدلوها، بما في ذلك بوصفها عضوا نشطا في الائتلاف العالمي، وبوصفها نصيرا قويا للأمم المتحدة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أعرب عن تقديري لوكيل الأمين العام فورنكوف على إحاطته الإعلامية بشأن التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على السلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/80). ونرى أن التقرير شامل جدا وزاخر بالمعلومات. ونشكر أيضا الأمين العام على جعل مكافحة الإرهاب إحدى أولوياته العليا. وهذا في الواقع مناسب للغاية، ونود أن نهيب بالأمين العام بألاّ يتوانى أبدا وأن يستمر الآن في إيلاء أولوية لمكافحة الإرهاب أكثر من أي وقت مضى لأن الإغراء قد يكون كبيرا جدا للتقليل من التركيز على الجهود الرامية إلى مواجهة هذا التحدي.

ويشير تحليل التهديد الوارد في التقرير إلى أن الضغط العسكري قد أدى إلى انتكاسات استراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية في ساحة المعركة الرئيسية. ونتيجة لذلك، فقد تنظيم الدولة الإسلامية تركيزه على السيطرة على الأراضي والاحتفاظ بها وإن آليته لدعائية مستمرة في التدهور على الصعيد العالمي. لقد انخفضت إيراداته بشكل كبير منذ عام ٢٠١٥ وتضاءل تجنيد المقاتلين الإرهابيين الأجانب الجدد وتسفيرهم. ونرحب بذلك ترحيبا كبيرا، وقد أكّد وكيل الأمين العام فورونكوف هذه المسألة ومع ذلك، نعتقد أن من الحكمة عدم المبالغة وإعلان الانتصار على الإرهاب. إنّ وكيل الأمين العام فورونكوف محق في قوله إنه يتعين تجنب الرضا عن النفس.

في هذا الصدد، إن يثير بالغ القلق هو أن تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به لا تزال مستمرة في إلهام مجموعة من الهجمات خارج منطقة الصراع. فالمقاتلون الإرهابيون الأجانب وأعضاء تنظيم الدولة الإسلامية والمتعاطفون معهم ما زالوا قادرين على استعمال وسائل التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تكنولوجيات التشفير وأدوات الاتصال بواسطة الشبكة المظلمة، للتواصل والتنسيق وتيسير الهجمات. ومما يثير القلق بوجه خاص رغبة بعض أعضاء شبكات تنظيم الدولة الإسلامية والقاعدة في دعم بعضهم البعض.

لقد أصبح العائدون والمقاتلون الذين انتقلوا من مناطق الصراع إلى مناطق أخرى يشكلون الآن تهديداً خطيراً للأمن الدولي. فكل هذا يبين أنه على الرغم من إحراز تقدم ملحوظ في دحر تنظيم الدولة الإسلامية في ساحة المعركة، لا تزال هناك تحديات كبيرة في مواجهة التهديدات المستمرة، ويتطلب كل ذلك التنفيذ السليم لقرارات الأمم المتحدة، والأهم من ذلك،

التعاضد والتعاون على جميع الصعد بين الدول والكيانات من غير الدول.

نلاحظ من التقرير تزايد التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلون الإرهابيون الأجانب والمتعاطفون معه في الشرق الأوسط، وأفريقيا وأوروبا، ووسط وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. وفي هذا السياق، فإن استجابة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في مجالات مكافحة تمويل الإرهاب؛ وإنّ إنفاذ القانون والتعاون القضائي؛ وتسجيل اللاجئين وملتمسي اللجوء والمقاضاة والتأهيل وإعادة الإدماج وإدارة انتشار التطرف العنيف في السجون؛ ومكافحة الخطاب الإرهابي كلها أمور هامة جدا.

ما برحت أفريقيا تعاني من الإرهاب والتطرف العنيف. وفي الواقع، ووفقا للاتحاد الأفريقي، شهد عام ٢٠١٧ هجمات إرهابية مدمرة في مختلف أنحاء أفريقيا. إننا نشاهد ما يجري في شمال أفريقيا وغربها وفي منطقة الساحل وشرق أفريقيا حيث ما انفك تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المنتسبة إلى تنظيم القاعدة والمتعاطفون معهم يشكلون تهديدا خطيرا للسلم والأمن.

وفيما يتعلق بشرق أفريقيا، ما برحت جماعات الشباب المنتسبة إلى تنظيم القاعدة، تمثل تهديدا كبيرا للسلم والأمن في الصومال، وفي منطقة القرن الأفريقي. ونشهد أيضا ظهور المنتسبين إلى تنظيم الدولة الإسلامية الناشطين في الصومال الذين تسيطر عليهم وتوجههم القيادة المركزية في بونتلاند، على النحو المبين في تقرير الأمين العام. ويواصل تنظيم الدولة الإسلامية تجنيد المقاتلين بواسط الميسرين المتواجدين في ليبيا وفي أوروبا والصومال. وهناك أيضا تقارير مثيرة للاهتمام صادرة عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية تعزز تلك النتائج وتطرح أفكارا مفيدة.

بينما أصاب الضعف تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا بعد فقدانه جزءاً كبيراً من الأراضي التي كان يسيطر عليها، إلاّ أن التهديد الذي يشكله في ليبيا وفي بلدان الجوار لا يزال قائما. ومما يثير المزيد من القلق أن الجماعات الأخرى المنتسبة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في أفريقيا قد أرسلت مقاتلين إلى ليبيا لدعم الحصول على التعاون من خلايا تنظيم الدولة الإسلامية الموجودة في البلد، فضلا عن التحركات المحتملة لأعضاء بوكو حرام إلى الدول الأخرى في المنطقة في جميع أنحاء غرب ليبيا وجنوب شرق الحدود، مما يتطلب إيلاء مزيد من الاهتمام للحالة في ليبيا.

أما في غرب أفريقيا فتنشط جماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية، إذ ما برح التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات المرتبطة به والمنتسبون إلى تنظيم القاعدة ينتشر في دول المنطقة. إن استعادة السلام والاستقرار في ليبيا ومالي وحوض بحيرة تشاد مسألة حاسمة حقا لحرمان تنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى من أي ملاذ آمن فيها. ولهذا السبب، يبقى تعزيز قدرة بلدان المنطقة، والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، أمرا هاما جدا في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية وفروعه العاملة في المنطقة الأوسع. لذلك السبب أيضا من الضروري جدا أن نقوم بإدارة الأمن في الصومال بينما نشرع في الانتقال من بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى قوات الأمن الصومالية.

إن التحدي الهائل الذي نواجهه في كفاحنا ضد الإرهاب يحتِّم علينا إقامة تعاون مجدٍ على جميع الأصعدة. ولذلك، يتسم تنفيذ الدول الأعضاء تنفيذا تاما للأطر القانونية الدولية القائمة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلين الإرهابيين الأجانب بأهمية حاسمة في تعزيز التعاون الدولي. بيد أن البلدان النامية ستظل تواجه صعوبات هائلة في تنفيذ تلك الأطر القانونية على النحو المناسب بسبب القيود المتعلقة بالقدرات في مختلف المجالات. إنّ ملاحظة أي قصور لا يمكن أن يُعزى، بدرجة كبيرة، إلى عدم الالتزام، بل بسبب الافتقار إلى الموارد

المطلوبة والقدرات التقنية وغيرها من القدرات ذات الصلة، وغير ذلك كثير مما لا يسعنا ذكره.

لذلك، وبالإضافة إلى إقامة ما يلزم من التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، من الحيوي توفير بناء القدرات وتقديم المساعدة التقنية لتنفيذ هذه الأطر القانونية تنفيذا فعالا. ونتفق كذلك على الحاجة إلى تعزيز التنسيق بين مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وكذلك فيما بين جميع الهيئات ذات الصلة التي أنشأها مجلس الأمن والجمعية العامة في جهودهما لدعم الدول الأعضاء في مكافحة التهديدات التي يشكلها الإرهاب والعنف المتطرف.

ولكن، وهذا ما أود أن أؤكده قبل أن أختتم بياني، لا يزال هناك نقص في المستوى اللازم من التعاون والتنسيق، بما يتناسب مع حجم التحدي الذي نواجهه في هذا المجال، بين الدول القادرة على أن تحدث فرقا هائلا في هذه المعركة، وهي مسألة ما زلنا نعتبرها ذات أولوية قصوى بالنسبة لنا جميعا.

السيد سكوغ (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر وكيل الأمين العام السيد فورونكوف على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالمعلومات. وحقيقة أن لدينا الآن وكيل أمين عام مكرسا لمكافحة الإرهاب لتقديم إحاطة لنا بشأن هذه المسائل ولمساعدتنا على المضي قدما بشأن نهج يشمل منظومة الأمم المتحدة بأكملها لمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف، تستحق الكثير من الترحيب. وبالإضافة إلى مكتب مكافحة الإرهاب، فإن لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، فضلا عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، شركاء رئيسيون في ذلك عمل.

وكما سمعنا من السيد فورونكوف هذا الصباح، فإن قائمة البلدان التي تعرضت مؤخرا لهجمات إرهابية طويلة. وعلى الرغم من النكسات الاستراتيجية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) في سورية والعراق، بفضل تصميم التحالف العالمي الذي ننتمي إليه بكل فخر، فإنه لا يزال يشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. والتحول الجاري للتنظيم من جماعة لها مطامع إقليمية إلى منظمة عالمية ذات شبكات، مع سيطرة أقل على الجماعات المنتسبة إليها، هو اتجاه واضح. سيطرح ذلك تحديات جديدة لمكافحة أنشطته. وفي الوقت نفسه، لا تزال المنظمة منخرطة محليا كجزء أصيل في عدد من النزاعات التي طال أمدها، على سبيل المثال، في أفغانستان وليبيا، كما سمعنا هذا الصباح.

وسيكون من الضروري التكيف مع الطابع المتغير للتهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية إذا أردنا التصدي له بنجاح. لقد كان مجلس الأمن استباقيا في هذا الصدد باعتماده في العام الماضي عددا كبيرا من القرارات ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك القرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧) بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب. غير أنه كما أكد وكيل الأمين العام فورونكوف، يجب تنفيذ هذه القرارات تنفيذا تاما لإحداث الأثر المنشود. وفي هذا الصدد، نرحب بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء، ولا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات.

إن مكافحة الإرهاب جزء لا يتجزأ من وفاء مجلس الأمن بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. الصلة بين الإرهاب والنزاع واضحة. وقد حُدّدت جميع البلدان الـ ٢٢ الأكثر تأثرا بالإرهاب في عام ٢٠١٦، بأنها جميعا تمر بحالات نزاع. بالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أنه منذ عام ٢٠٠٠، حدثت ٩٩ في المائة من الوفيات الناجمة عن الإرهاب في بلدان إما تشهد حالة نزاع أو درجة عالية من عدم الاستقرار السياسي. وبالتالي لا يمكن النظر إلى الجهود الرامية لمكافحة الإرهاب بشكل منفصل، بل يجب النظر إليها في السياق الأوسع نطاقا. وينبغي أن ينظر إلى التنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة الحفاظ على السلام باعتباره جزء أساسيا من جهودنا.

ولا يزال منع التطرف العنيف أمرا بالغ الأهمية ويجب النظر إليه باعتباره مسعى طويل الأجل. فعلى سبيل المثال، وكما أكد التقرير (S/2017/1125)، من الضروري إدارة انتشار التطرف العنيف في السجون. وقد عملت السويد بشأن تلك المسألة سواء في الداخل أو في الخارج، بما في ذلك الصومال، حيث جرى إعارة موظفين من جهاز السجون والمراقبة القضائية السويدي لدعم بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال وسلطات السجون الصومالية، في إعادة إدماج السجناء المدانين من حركة الشباب، وفي الحد من احتمال عودتهم للتطرف العنيف بعد الإفراج عنهم.

أشكر وكيل الأمين العام على التزامه المستمر والراسخ بالخطة الهامة جدا لمنع التطرف العنيف، تماشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف. ومن الضروري أن تولي الوكالات والأجهزة ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن، اهتماما متزايدا بضرورة منع التطرف العنيف.

وهناك ثلاث مسائل أكثر تحديدا، أود أن أتناولها بشأن ردنا على التهديدات الإرهابية.

أولا، فيما يتعلق بالمساءلة، يجب مساءلة مرتكبي ومنظمي ورعاة الإرهاب. وإذ نقوم بذلك، من المهم بطبيعة الحال محاكمة الإرهابيين المشتبه بهم مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ونتطلع إلى إبرام اتفاق في أقرب وقت ممكن بشأن اختصاصات فريق التحقيق في جرائم داعش في العراق، تماشيا مع إجراءات الأمم المتحدة لتشاطر الأدلة. إن الملاحقة القضائية للجرائم المتصلة بالإرهاب وجرائم الحرب تتزايد في المحاكم السويدية. وقد كنا من بين أوائل البلدان التي تحاكم المشتبه بارتكابهم جرائم حرب في العراق وسورية، على أساس مبدأ الولاية القضائية العالمية. وفي العام الماضي، صدر أيضا حكم بسجن أحد الأفراد لاستخدام وسائط التواصل الاجتماعي لتحريض الجمهور على ارتكاب جريمة إرهابية.

ويبرز هذا الحادث الكيفية التي يشكل بها استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط التواصل الاجتماعي من جانب الإرهابيين، مصدرَ قلقٍ كبير. ويمكننا، بل ويجب علينا التعامل مع هذه الظاهرة بجدية تامة، لكن دون المساس باحترام حقوق الإنسان أو سيادة القانون. هذا هو التحدي الذي يواجهنا: حماية مواطنينا وفي الوقت نفسه حماية إمكانية الاتصال الإلكتروني عالميا والتدفق الحر والمفتوح والمأمون للمعلومات. والحقوق نفسها التي يتمتع بها الناس خارج الإنترنت يجب أن تحظى بالحماية أيضا على الإنترنت، بما في ذلك حرية التعبير.

ثانيا، هناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خاص فيما يتعلق بالبعد الجنساني في مجال مكافحة الإرهاب. تضطلع النساء بأدوار متعددة فيما يتعلق بالإرهاب، بما فيها أدوار الجناة والمؤيدين والميسرين والضحايا والمانعين. وفي دراسة أجريت مؤخرا لـ ١٥ بلدا، خلُص التحالف النسائي للقيادة الأمنية إلى أن جماعات حقوق المرأة غالبا ما تكون أول من يحذر من العلامات على تزايد التطرف العنيف. ونرحب بالاهتمام الذي تم إيلاؤه لتلك المسألة في تقرير الأمين العام.

كما نلاحظ مع الارتياح أننا، في أعقاب القرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، نرى بالفعل مسألة الأطفال وحقوق الطفل تنعكس بشكل متزايد في عمل المديرية التنفيذية وفي تقرير الأمين العام.

ختاما، وإذ نتطلع إلى المستقبل، فإننا نرحب بقرار الأمين العام عقد اجتماع لمدراء أجهزة مكافحة الإرهاب في الدول الأعضاء في حزيران/يونيه. إن الطابع عبر الوطني للعديد من الأنشطة الإرهابية تجعل منع الأعمال الإرهابية من جانب أي بلد بمفرده أكثر صعوبة. وقد ذكر ذلك للتو زميلي الإثيوبي. وبالتالي سيكون الاجتماع فرصة هامة للوكالات التنفيذية في بلداننا كي تلتقي. أود أن أشدد أيضا على الأهمية التي نعلقها على استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، الذي من المقرر أن يجري في حزيران/يونيه. ونأمل أن تكون المفاوضات مثمرة وأن تؤدي إلى تعزيز التعاون.

السيد عمروف (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الرئاسة الكويتية على عقد هذه الجلسة التي تأتي في وقت مناسب للغاية. ونعرب عن الامتنان لوكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف على إحاطته الشاملة.

على الرغم من الضغط العسكري وعمليات مكافحة الإرهاب الناجحة التي قام بها التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في سورية والعراق، التي أسفرت عن استعادة أراض شاسعة كانت تسيطر عليها المنظمة الإرهابية، لا تزال أنشطة داعش تشكل تهديدا عالميا رئيسيا. ومما يزيد من تفاقم ذلك عودة المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، الذين يرتكبون أعمالا إرهابية وينشئون شبكات تابعة، وفقا لتعليمات من محرضيهم في سورية وأفغانستان. إن منظري الإرهاب يسعون جاهدين للعثور على ملاذات آمنة، ومجندين محتملين ومتزمتين دينيين لارتكاب الأعمال الشنيعة مباشرة في أراضي دولهم.

وفي الوقت نفسه، نرى تغييرا في تكتيكات وأشكال وأساليب التنظيم، الذي يقوم في ظل الظروف الجديدة والمتغيرة بشن هجمات إرهابية خارج مناطق النزاع، مع محاولات متعمدة لتوسيع شبكة الخلايا وتعزيزها. وتعمل تلك الخلايا بدون أن يتم اكتشافها، بقدر من الاستقلال، مما يجعل من الصعب على الدول الأعضاء تحديدها. ولذلك، فمن الأهمية بمكان إنشاء آلية فعالة لتبادل المعلومات، على الصعيد الدولي، بشأن المقاتلين الإرهابيين الأجانب، العائدين منهم والمتنقلين.

ولذلك كان نقل التهديدات الإرهابية لمناطق أخرى والتدابير التي اتخذها مجلس الأمن للتصدي لها من بين المواضيع الرئيسية المدرجة في جدول أعمال الزيارات التي أجراها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩)، بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، إلى ماليزيا وسنغافورة في آب/أغسطس ٢٠١٧ وإلى أفغانستان في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

وعلى الرغم من التدابير العديدة التي اتخذها المجتمع الدولي من أجل تحديد موارد مواقع الإنترنت المتطرفة وحجبها، لا يزال مقاتلو داعش ومؤيدوه يستخدمون شبكة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تكنولوجيا التشفير وأدوات الاتصال في الشبكة المظلمة لنشر معلومات عن الهجمات الإرهابية وتنسيقها وتنفيذها، ولترويج خطابهم. لذلك هناك حاجة إلى لوائح أكثر صرامة وجيدة التنسيق لاستخدام الإنترنت من أجل تحديد المحتوى الإرهابي ومنع انتشاره. ويضرّ التهاون بجهودنا الجماعية الرامية إلى احتواء انتشار دعاية داعش عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من انخفاض إيرادات تنظيم الدولة الإسلامية بنسبة ٩٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥، لا يزال التنظيم يجني إيرادات من البيع غير القانوني للنفط. ولذلك توصي كازاخستان باتخاذ تدابير شاملة أخرى لحجب قنوات النقل غير القانوني للهيدروكربونات.

ونلاحظ مع الارتياح الاهتمام الخاص الذي أولاه الأمين العام لأفغانستان. ويساور كازاخستان القلق إزاء ظهور الجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية في شمال البلد، وهو ما يمكن أن يشكل تهديدا لأمن دول وسط آسيا وخارجها.

وندين بشدة الهجمات الإرهابية التي وقعت في الآونة الأخيرة في كابل وجلال أباد. وتؤيد كازاخستان تماما وتدعم رؤية الأمين العام وأولوياته وجهوده الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة من أجل إيلاء الأولوية لخطتها الوقائية. وكان ذلك هو السبب في مبادرتنا بتنظيم زيارة لمجلس الأمن إلى كابل في الشهر الماضي. فقد أردنا تمكين أعضاء المجلس من الحصول على معلومات مباشرة عن الحالة الراهنة والنظر في التدابير الوقائية

اللازمة للتصدي للأسباب الجذرية لهذه المسائل، وعلى وجه الخصوص، كما اقترحت كازاخستان، بالربط بين تحقيق السلام والأمن مع التنمية المستدامة من خلال الشراكات الإقليمية مع جميع جيران أفغانستان وإقامة تعاون فعال مع وكالات الأمم المتحدة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وكثفت كازاخستان تفاعلها مع السلطات المختصة للدول الأخرى في وسط آسيا لتنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في وسط آسيا. كما أدرجت خطة العمل في إطار الهيكل الإقليمي لمكافحة الإرهاب التابع لمنظمة شنغهاي للتعاون ومركز مكافحة الإرهاب التابع لرابطة الدول المستقلة. ونؤيد الاقتراح الذي قدمه السيد فورونكوف لعقد مؤتمر قمة رؤساء الاستخبارات، ونأمل أن يكون خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل مكافحة الإرهاب. وقد حققنا نتائج حقيقية في ملاحقة واحتجاز الأشخاص الضالعين في الأنشطة الإرهابية. في عام ٢٠١٧ وحده، بالتعاون مع أجهزة الاستخبارات في روسيا وأوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان، عثر على أكثر من ٤٠ شخصا من الأشخاص المتورطين في الأنشطة الإرهابية والمتطرفة واحتجزوا وسلموا إلى الشركاء في المنطقة. وبالعمل مع الوكالات الحدودية للبلدان المجاورة، تبادلنا معلومات عن مسائل التهديدات الإرهابية والمتطرفة وأثرها على أمن الحدود. ونتيجة للتدابير المتخذة في ٢٠١٧، احتجز أكثر من ٢٠ شخصا لضلوعهم في الأنشطة الإرهابية والمتطرفة.

وكازاخستان تولي أهمية خاصة لتنفيذ القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) على الصعيد الوطني. وبموجب تصميمنا وتشريعاتنا الوطنية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال من أجل مكافحة الاتجار غير المشروع وتمويل الإرهاب، قمنا بتجميد أصول الإرهابيين في بلدنا، بما يتماشى مع قائمة التنظيمات والأفراد المتعلقة بتمويل الإرهاب والتطرف. وحظر السفر المدرج في قوائم لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن يشرف عليه ويرصده الإنتربول عن طريق البحث في سجلات الهياكل الإقليمية لمكافحة الإرهاب والوزارات ذات الصلة في كازاخستان. ونعمل بجد من أجل مصادرة الأسلحة والذخائر والمتفجرات من الإرهابيين وشركائهم لمنعها من الوقوع في أيدي المتطرفين.

وتنفذ كازاخستان تدابير واسعة النطاق لتحييد المخاطر المحتملة عن طريق تعزيز أمنها الوطني وبالتالي منع التطرف والإرهاب بأي شكل من الأشكال. وقمنا باستكمال المعايير التشريعية بشأن الهجرة وتداول الأسلحة والأمن وبتشديد قانون العقوبات الجنائية على الأنشطة الإرهابية والمتطرفة. وإذ نضع في اعتبارنا توصيات المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب وقرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة، بما في ذلك القرار ٢٣٦٨ (٢٠١٧) وكذلك التجارب الإيجابية للبلدان الأخرى، وضعنا برنامجا حكوميا لمكافحة التطرف والإرهاب الديني في كازاخستان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢ ينتظر حاليا الموافقة عليه. ويتوخى البرنامج التدابير الرامية إلى إشراك القطاع غير الحكومي في منع التطرف والإرهاب الديني.

وفي الختام، أود أن أؤكد للمجلس التزام كازاخستان الكامل بمكافحة الإرهاب الدولي في إطار الجهود المتعددة الأطراف الأوسع نطاقا. وفي ذلك الصدد، أود أن أشير إلى أنه في الآونة الأخيرة، بمشاركة أكثر من ١٠٠ من الدول الأعضاء، أطلقت كازاخستان مدونة قواعد السلوك للتوصل إلى عالم خال من الإرهاب، ونأمل في التعاون بنشاط من خلال تلك المبادرة بغية ترشيد جهودنا الجماعية الرامية إلى مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي لأننا ما زلنا بحاجة إلى التنسيق والتعاون.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): تود الصين أن تشكر وكيل الأمين العام فورونكوف على إحاطته الإعلامية والأمين العام على تقريره (S/2018/80) عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)

على السلام والأمن الدوليين ونطاق جهود الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد.

لقد وقعت هجمات إرهابية مؤخرا في أفغانستان والعراق ومصر، من بين أماكن أخرى، أسفرت عن خسائر هائلة في صفوف المدنيين. إن الإرهاب، كعدو مشترك للبشرية، له عواقب تتجاوز الحدود الوطنية لا تستطيع البلدان التصدي لها بمفردها. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي من أجل التنفيذ الفعال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧)، ويشارك في جهود مكافحة التهديد المتنامي للإرهاب واتجاهاته وأشكاله الجديدة.

أولا، يجب علينا التوصل إلى توافق دولي في الآراء لمناهضة الإرهاب الذي يشكل خطرا على البشرية جمعاء. ويجب أن يدعم المجتمع الدولي معيارا موحدا ويتبنى سياسة عدم التسامح وعدم التمييز في تنفيذ نهج الدحر الراسخ. وينبغي للجهدالعالمي إرهاب في العالم احترام سيادة البلدان المتضررة وملكيتها الوطنية لجهودها المتعلقة بمكافحة الإرهاب والالتزام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاستفادة الكاملة من الدور القيادي للأمم المتحدة ومجلس الأمن.

ثانيا، يجب علينا القضاء على التربة الخصبة للإرهاب. فالإرهاب ينتج عن الحروب والنزاعات والكراهية العرقية والفقر والتخلف. ويجب أن يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة الدول الأعضاء على الحد من الفقر والقضاء عليه وزيادة الجهود المبذولة للتوصل إلى حلول سياسية للمسائل الإقليمية وتعزيز مفهوم التنمية الشاملة والعادلة والمتوازنة وتعزيز الحوار والعلاقات السلمية والمساواة بين مختلف الحضارات والمناطق ومقاومة ربط الإرهاب بأعراق أو أديان معينة.

ثالثا، ينبغي أن نعمل على تفكيك شبكات الإرهابيين عبر الحدود. لقد عانت التنظيمات الإرهابية مؤخرا من هزائم كبيرة ومستمرة في العراق وسورية وجنوب الفلبين، ولكن لا تزال الحركات الدولية وعودة المقاتلين الإرهابيين تشكل تهديدا خطيرا للبلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد وأمنها واستقرارها. وينبغي للبلدان المعنية أن تعزز قواعد مراقبة الحدود والتعاون في مجال إنفاذ القانون وتبادل المعلومات الاستخبارية وتحسين بناء القدرات والحد من تحركات المقاتلين الإرهابيين.

رابعا، ينبغي لنا تضييق الخناق على استخدام التنظيمات الإرهابية لشبكة الإنترنت بغية المشاركة في أنشطة إرهابية. وقد أصبحت شبكة الإنترنت ووسائط التواصل الاجتماعي بشكل متزايد وسائل تحرض فيها تلك التنظيمات الإرهابية وتجند المقاتلين وتخطط لشن هجمات. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على إيجاد أوجه التآزر التي تستهدف القضاء على القنوات المستخدمة للترويج للأفكار المتطرفة من خلال وسائط التواصل الاجتماعي وتعزيز تنظيم الفضاء الإلكتروني ومنع التنظيمات الإرهابية من استخدام الإنترنت لأغراض الدعاية والأنشطة التمويلية.

وفي السنوات القليلة الماضية، ظلت الصين تشارك بشكل مكثف مع آليات التعاون المتعددة الأطراف التي تشمل الأمم المتحدة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، وقدمت مساهمات هامة في مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. وتدعم الصين لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب واللجنة المنشأة عملا بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وتنظيم القاعدة ومن يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، من بين تنظيمات أخرى، في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وسنواصل المشاركة وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف لمكافحة الإرهاب وتقديم المساعدة إلى البلدان النامية، بما في ذلك المواد لمكافحة الإرهاب وبناء القدرات، قدر استطاعتنا. والصين مستعدة للانضمام إلى جميع بلدان العالم

في استجابة متضافرة للإرهاب والتطرف العنيف من أجل صون السلام والهدوء على الصعيد العالمي.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الإحاطة الإعلامية اليوم. ويسرنا أن نرحب بالسيد فورونكوف، الذي أصبح الآن يوجه أعمال إعداد التقارير الاستراتيجية للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

لقد درسنا باهتمام التقرير المعروض اليوم (S/2018/80). واستنتاجاته بشأن الدحر العسكري والمادي للتنظيم في كل من سورية والعراق تبعث على التفاؤل الحذر. وفيما يتعلق بالجوانب الإقليمية لهذا الخطر، فإننا ما زلنا نشعر بالقلق حيال تزايد قوة بؤر تنظيم الدولة الإسلامية في شمال أفغانستان. يجب ألاّ نستهين بامكانات اتباع الإرهابيين الدولين الذين يتجمعون هناك. إن وسط آسيا، كما يذكر التقرير، يقع أيضا تحت التهديد، وقد لوحظ أن سكان تلك المنطقة الأصليين قد قاموا بالفعل بأعمال إرهابية في تركيا وروسيا والبلدان الأوروبية والولايات المتحدة.

إننا نتفق على أن حجم الأموال وغيرها من الموارد المادية التي تدخل خزائن تنظيم الدولة الإسلامية قد انخفض إلى حد كبير. بيد أن ذلك لا يعني أن تعتبر التقارير مسألة الدعم المالي والمادي لتنظيم الدولة الإسلامية ذات أولوية دنيا. ونتيجة للعمليات الناجحة للقوات المسلحة السورية، وبدعم من القوات الجوية الروسية، خسر مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية فرصة الوصول إلى حقول النفط الحيوية، وكذلك طرق النقل والبيع. ووفقا للبيانات المتوفرة لدينا، كان دخل تنظيم الدولة الإسلامية في أواخر عام ٢٠١٧ من الاتجار غير المشروع بالنفط والغاز لا يزيد عن مليوني دولار في الشهر في حين انخفضت إيراداته الإجمالية في الشرق الأوسط إلى ٣ ملايين دولار.

بالنظر إلى هذه الوضع، يسعى تنظيم الدولة الإسلامية بنشاط للحصول على مصادر جديدة للدعم، مركزا مهاراته على استخدام التكنولوجيات الحديثة. فعلى سبيل المثال، يقوم اتباع الإرهابيين في إحدى الدول المجاورة لسورية، بالتحايل على المدنيين العاديين عن طريق افتتاح محلات الإنترنت المزورة، بينما لا يتورع مقاتلو الخلافة عن الحصول على الأموال من الكازينوهات الإلكترونية. وكما يلاحظ تقرير الأمين العام عن حق ينشط اتباع تنظيم الدولة الإسلامية بشكل استباقي، باستخدام نظام الحوالة لنقل الأموال. وبالإضافة إلى ذلك، يجري مرارا إيداع هذه العوائد الإجرامية على نحو متزايد في حسابات في مصارف مرموقة في بلدان الخليج الفارسي، وأوروبا، والشرق الأوسط ووسط آسيا، وقامت روسيا مؤخرا بتقديم معلومات مفصلة عن هذه المسألة إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. وعندما ناقشنا التقرير السابق للأمين العام (S/2017/467)، استرعى العديد من الوفود الانتباه إلى محاولات تنظيم الدولة الإسلامية الاستثمار في الأعمال التجارية المشروعة في الخارج. لكن تبين أيضا أن بعض الشركات الغربية نفسها لا تمانع التعامل التجاري مع الإرهابيين. ونعتقد أن هذه المسائل تستحق من سلطات البلدان المعنية التمحيص الدقيق فيها.

إنّ إخضاع الإرهابيين للملاحقة الجنائية مسألة أصبحت ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ووفقا لقرارات المجلس الرئيسية، فإنّ أي شخص يقدم مساعدة مباشرة أو غير مباشرة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، ناهيك عن المقاتلين أنفسهم، ينبغي أن يخضع للمساءلة. لقد شهدنا إخفاقا آخر في التقيد بذلك الالتزام في أوائل كانون الثاني/يناير عندما اتخذت السلطات في كردستان السورية قرارا أحاديا للعفو عن ٤٠٠ عضو سابق في تنظيم الدولة الإسلامية، بمن فيهم قادة ميدانيون ومسؤولون في الخلافة الذين انتهى المطاف بـ ١٢٠ منهم في صفوف قوات سورية الديمقراطية. إن مثل هذه الأحداث التي لا تزال تمر مرور

الكرام تقريبا تشهد على المعايير المزدوجة التي لا تزال قائمة فيما يتعلق بالإرهابيين.

من المؤسف أن القرارين ٢٢٥٣ (٢٠١٥) و ٢٣٦٨ (٢٠١٧) لا يجري تنفيذهما بشكل كامل، لا سيما عند مراعاة نظام حظر الأسلحة، وهو أمر تأكد في مصادر المعلومات المفتوحة. ونحن على ثقة أن هذه المسائل سوف تراعى في التقرير السابع للأمين العام عن تنظيم الدولة الإسلامية الذي قيد الصياغة. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالحالة على أرض الواقع والاتجاهات الراهنة في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، نود أن نسترعي الانتباه إلى التقييم الموحد للتهديدات الإرهابية المقبلة الذي أُعد للاجتماع السنوي لرؤساء وكالات الخدمات الخاصة والأمن ومنظمات إنفاذ القانون والذي انعقد في روسيا. وستنشر الطبعة القادمة قريبا بوصفها وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن والجمعية العامة.

السيد لورينتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): نود أن نعرب عن امتناننا للإحاطة الإعلامية التي قدمها وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، السيد فلاديمير فورونكوف، ولتقرير الأمين العام (S/2018/80).

لقد تجاوزت البيئة التي ينشط فيها الإرهاب حاليا الأبعاد المحلية والإقليمية حيث أصبحت مشكلة عالمية. إنّ تهديد الإرهاب والتطرف العنيف من بين أكبر التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي وأكثرها تعقيدا وتطورا باستمرار، لا سيما وأن الجماعات والتنظيمات الإرهابية قد طورت قدراتها على التمويل وأنشطتها في مجال تجنيد الناس عن بُعد بطرق وروايات مختلفة. ولدى هذا التهديد المتنامي الآن مجموعة متنوعة من المجندين، ويستهدف بصورة خاصة أعدادا كبيرة من النساء والشباب من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية، والمواصفات والمؤهلات التعليمية والمهنية والبلدان، التي يجب أن نضيف إليها تنامي ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، الذين ما زالوا يمثلون تهديدا خاصا للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز عمل مكتب الأمم المتحدة الجديد لمكافحة الإرهاب، الذي يتعاون مع مختلف الدول الأعضاء على مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. ونعتقد أن الجهود التي يبذلها لمكافحة الإرهاب وتعزيز بناء قدرات الدول الأعضاء ينبغي أن تستمر.

علينا أيضا أن ندرك أن المنظمات والجماعات الإرهابية تستخدم تكنولوجيات الاتصالات الجديدة والإنترنت، فضلا عن الشبكات الاجتماعية، باعتبارها منابر لنشر الإيديولوجيات الراديكالية والتضليل الإعلامي من أجل تجنيد المقاتلين وقد أصبحت تشكل تهديدا على الصعيد العالمي. ووفقا لمكتب مكافحة الإرهاب، هناك ما لا يقل عن ٤٠ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي ينتمون إلى أكثر من ١١٠ بلدان سافروا للانضمام إلى الجماعات الإرهابية في الجمهورية العربية السورية والعراق. وبناءً على دراسة المكتب المعنونة: ”تعزيز فهم ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب في سورية“، فإن أكثر العوامل تأثيرا في اجتذاب المقاتلين الإرهابيين الأجانب ربما تتعلق بالحالة الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاستحقاقات المادية والمنافع الشخصية، والادعاءات الأيديولوجية أو الدينية. ومع ذلك، يتعين علينا أن نصرّ على أنه لا يمكن ولا ينبغي ربط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة معينة، وينبغي ألا تُستخدم هذه الخصائص لتبرير تدابير مكافحة الإرهاب أو منعه، وفقا للقرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧) بشأن خطاب مكافحة الإرهاب.

وفي حين أن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال قائما، إلاّ أن وتيرته قد تراجعت وتختلف الحالة اليوم عما كانت عليه في الأشهر السابقة، بفضل الهزائم الجارية التي مُني بها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية. ووفقا للتقرير العشرين (S/2017/573) الصادر عن فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات العامل بموجب قرار

مجلس الأمن ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسورية، وتنظيم القاعدة وحركة طالبان وما يرتبط بها من أفراد وكيانات الذي قُدِّم في آب/أغسطس ٢٠١٧، يبدو أنه طرأت زيادة على عدد المقاتلين العائدين إلى بلدانهم الأصلية أو الذين انتقلوا من مناطق الصراع إلى بلدان أخرى. ويساورنا القلق من أنّ هذا الوضع في المدى القصير أو المتوسط يمكن أن يؤدي إلى نوع من إعادة التنظيم أو ظهور جماعات إرهابية جديدة في بلدان ثالثة ذات الحكومات الضعيفة أو في المناطق التي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والمؤسسي. وتحقيقا لهذه الغاية، من المهم للغاية التنسيق بين مختلف اللجان والهيئات الفرعية للمجلس مع مكتب مكافحة الإرهاب في منع انتشار هذا الخطر إلى أجزاء أخرى من العالم.

نعتقد أن سائر مبادرات الحكومات والوكالات، إلى جانب قرارات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى تجميد الأصول المرتبطة بالمعاملات المالية المتصلة بالموارد الاقتصادية والأنشطة المدرة للدخل التي تفيد الأفراد والجماعات والشركات والكيانات المدرجين في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة، كلها تدابير هامة في السعي إلى وضع حد لهذه الآفة البشرية.

وينبغي أن نشير أيضا إلى أنهم غالبا ما يحصلون على الأصول عن طريق غسل الأموال وما يسمى بالملاذات الضريبية، حيث اللوائح مخففة أو لا وجود لها، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالاستثمار في قطاع الخدمات. وفي هذا الصدد، نرى أن الافتقار إلى آليات مناسبة لتبادل المعلومات هو ما يعوق الجهود التي تبذلها البلدان للتصدي لهذا الخطر. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يركز جهوده على تشجيع تبادل المعلومات، على نحو سلس وفعال، بشأن هؤلاء الأفراد سواء بين الدول أو المنظمات الدولية، مثل الإنتربول، وكذلك من خلال التعاون القضائي وتبادل المعلومات.

ونعتقد أيضا أن هناك حاجة ملحة إلى تنفيذ برامج ذات نهج شامل إزاء المسائل الجنسانية وشؤون الأطفال من أجل مكافحة الإرهاب والتصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب الذين يعودون أو يسافرون إلى بلدان أخرى. وفي هذا الصدد، سيتمثل جزء من التحدي في تنفيذ القواعد الواضحة والمحددة الأهداف التي تمكننا من التعامل مع القصر الذين يعودون إلى بلدانهم الأصلية، فضلا عن مبادرات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج استنادا إلى النماذج متعددة التخصصات والمشتركة بين المؤسسات.

في الختام، أشار كثير من المتكلمين في هذه القاعة إلى أنه من المهم معالجة الأسباب الهيكلية لصعود الإرهاب، ولا سيما جماعات مثل داعش. وتشمل هذه الأسباب بلا شك سياسات فرض تغيير الأنظمة ونزعة التدخل والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. وتمثل الحالة في العراق وليبيا دليلا واضحا على حقيقة أن هذه الإجراءات والسياسات هي أسباب الإرهاب.

السيد تانو – بوتشويه (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يود وفد بلدي أن يشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، المسؤول عن مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب على عرض التقرير السادس للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش على السلام والأمن الدوليين، وطائفة جهود الأمم المتحدة دعما للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2018/80). يشدد التقرير على استمرار التهديد الإرهابي، ويهيب بمجلس الأمن وجميع الدول الأعضاء التحلي باليقظة المستمرة وتعزيز التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل مكافحة هذه الآفة.

لا تزال مشكلة الإرهاب، التي توجد لدى معظم شعوب الدول الأعضاء في منظمتنا، تشكل تحديا صعبا للدول، على الرغم من الهزائم المريرة التي مُني بها مؤخرا تنظيم القاعدة وتنظيم داعش في العراق وسورية والفلبين. ومع وجود أكثر من

٣٠ ٠٠٠ مقاتل إرهابي أجنبي من أكثر من ١٠٠ دولة، فإن داعش يشكل واحدا من أكبر التهديدات التي واجهها المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة، كما يؤكد التقرير. إن مجلس الأمن باتخاذه القرار ٢١٧٨ (٢٠١٤) في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، بحضور رؤساء الدول والحكومات، إنما أظهر تصميمه على التصدي لهذه الآفة. وتود كوت ديفوار أن تثني على الجهود متعددة الأوجه التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتعزيز قدرتنا على مكافحة هذا الشر، الذي يقوض جهود التنمية في العديد من الدول ويؤثر على حياة الآلاف من الناس.

وتشيد كوت ديفوار بالإصلاحات المضطلع بها لإعادة تشكيل وتحسين هيكل مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة، بما في ذلك إنشاء مكتب مكافحة الإرهاب، بمبادرة من الأمين العام، حيث تتمثل مهمة المكتب في بث روح جديدة في استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. ومن نفس المنطلق، يرحب وفد بلدي باعتماد القرار ٢٣٥٤ (٢٠١٧)، استنادا إلى الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب، والمُقترن بالمبادئ التوجيهية والممارسات الجيدة. وينبغي للالتزام بهذه المبادئ والممارسات أن يمكن الدول من التصدي بفعالية للطرق التي يحرض بها تنظيم داعش وتنظيم القاعدة الناس ويدفعانهم إلى ارتكاب أعمال إرهابية.

كما رحبنا باعتماد المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ للقرار ٢٣٩٥ (٢٠١٧)، مجددا ولاية المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، التي لا تزال تشكل حجر الزاوية في هيكل مكافحة الإرهاب، لفترة أربع سنوات أخرى، حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة المديرة التنفيذية الجديدة للمديرية، السيدة ميشيل كونينسكس، وأن أؤكد لها تصميم سلطات كوت ديفوار على التعاون مع لجنتها من أجل تمكينها من أداء المهام المسندة إليها. ونحن نتطلع إلى زيارتها القادمة إلى كوت ديفوار في آذار/مارس، وأؤكد لها استعدادنا للعمل على نجاح مهمتها.

تبدو محاربة داعش والجماعات المرتبطة بها مسعى طويل الأمد، بسبب أساليب العمل الجديدة التي تنتهجها هذه الجماعات الإجرامية. وفي هذا الصدد، يشدد وفد بلدي على ضرورة قيام جميع الدول الأعضاء بالعمل من أجل الهدف المشترك المتمثل في تعزيز آليات التعاون الإقليمي والدولي. كما نحض المديرية التنفيذية على دعم الدول في صوغ التشريعات الوطنية التي تتحول إلى تدابير ملموسة تمكنها من التنفيذ الكامل لالتزاماتها بموجب قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وندعو مجلس الأمن إلى إيلاء اهتمام خاص لأشد المناطق حساسية، ولا سيما منطقة غرب أفريقيا، التي ما فتئت تعاني من ظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب والتطرف المصحوب بالعنف. وتود كوت ديفوار أن تحث مجلس الأمن مرة أخرى على دعم مبادرات بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والجهود التي تبذلها بلدان حوض بحيرة تشاد. وندعو أيضا إلى التضامن فيما بين الدول في المساعدة على بناء قدرات البلدان الأقل ثراء من أجل التصدي للتحديات الناشئة التي يشكلها هذا التهديد المستمر.

في الختام، يود وفد بلدي أن يذكر بالمسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا والمتمثلة في التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي في مكافحة تنظيم داعش والجماعات المرتبطة به. وكوت ديفوار، من جانبها، عازمة على العمل مع جميع الشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف من أجل مكافحة هذه الآفة، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وتحقيقا لهذه الغاية، أود أن أعلن أن بلدي سيستضيف بدءا من تموز/يوليه مدرسة إقليمية لمكافحة الإرهاب، بمساعدة فرنسا. وسوف تستخدم المدرسة لتدريب مسؤولي الجيش وأفراد القوات الخاصة المنخرطين في مكافحة الإرهاب على وجه الخصوص.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): من دواعي سروري البالغ أن أتكلم باسم جمهورية غينيا الاستوائية في

هذه الجلسة التي تم خلالها عرض تقرير الأمين العام (S/2018/80) بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية. وأود أن أبدأ بياني بالإعراب عن أعمق تعازينا للبلدان التي وقعت ضحية لأعمال إرهابية وجميع الذين فقدوا أحباءهم جراء الهجمات الإرهابية وأعبر عن التضامن معها، ومن بينها بلدنا. ونود أن نشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف، رئيس مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، على الإحاطة الإعلامية الموضوعية والاستراتيجية التي قدمها للتو، بشأن تعزيز التنسيق والاتساق في جهود الأمم المتحدة.

وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها جمهورية غينيا الاستوائية في هذه الجلسة الهامة التي تعقد كل سنتين. وتعتقد جمهورية غينيا الاستوائية، شأنها شأن سائر الدول الأعضاء الممثلة في القاعة، أن مشكلة الإرهاب أساسية وتتطلب اهتماما خاصا. وتحقيقا لهذه الغاية، نشير إلى إعلان الألفية الذي يؤكد على تحقيق السلام والأمن لشعوب العالم، ويشير بوجه خاص إلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي، بالنظر إلى أنه لا يمكن تبرير الأعمال الإجرامية التي ترتكب لأسباب سياسية، وتهدف إلى إحداث حالة من الرعب العالمي في صفوف السكان عموما أو مجموعة من الناس أو أشخاص معينين، في جميع الظروف مهما كانت الطبيعة السياسية أو الفلسفية أو الأيديولوجية أو العرقية أو الدينية أو الإثنية، أو لأي سبب آخر يستخدم لتبريرها. ولذلك، يجب أن تظل مكافحة الإرهاب دائما أولوية عالمية.

ومن المشجع للغاية وجود تعاون دولي وضغط عسكري تجري ممارستهما حاليا في سياق جماعات عدة من الإرهابيين الدوليين، مثل تنظيمي داعش والقاعدة، وحركة الطالبان وغيرها من الجماعات الإرهابية على غرار حركتي بوكو حرام والشباب. ويحد هذا التعاون والضغط من توسع وقدرة هذه التنظيمات الإرهابية على مواصلة الغزو والسيطرة على الأراضي.

ورغم أنه وفقا للتقرير الذي قدم إلينا للتو، الذي يفيد بأنه لا يزال لتنظيم داعش القدرة على الاستمرار في شن هجمات داخليا في بعض البلدان التي يوجد فيها،فإن جهود المجتمع الدولي تمكنت من الحد بشكل كبير من وجوده في المناطق الحضرية، ومن قدرته المالية، وكذلك من قدرته على الاستيلاء على الأراضي، وتنقله وقدرته على تجنيد وتدريب أعضاء جدد. إن المرحلة الجديدة التي يصفها التقرير، والتي تحققت من خلال العديد من التضحيات، أدت في نهاية المطاف إلى زيادة عدد الهزائم العسكرية الاستراتيجية لتنظيم داعش في معظم مناطق العالم، وتمخض عنها نوع آخر من التهديد حيث أصبحت خلايا داعش أكثر استقلالية.

وتشيد جمهورية غينيا الاستوائية بجهود الأمين العام والأمم المتحدة في مجال إصلاح وتعزيز هيكل الأمم المتحدة للتصدي للتهديد الخطير للإرهاب. وفي هذا الصدد، تنضم جمهورية غينيا الاستوائية إلى نداء الأمين العام، وإلى جميع الدول الأعضاء الأخرى الحاضرة في القاعة، لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القرارات ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ٢٣٩٥ (٢٠١٧) و ٢٣٩٦ (٢٠١٧). وفي هذا الصدد، نقدر عمل المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب المتعلق باستكمال الدليل التقني لتنفيذ قرارات مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ٢١٧٨ (٢٠١٤) وغيره من قرارات ومقررات مجلس الأمن ذات الصلة الرامية إلى تعزيز جهود الدول الأعضاء لمواجهة طائفة واسعة من التهديدات الإرهابية.

ويشكل وجود استراتيجيات ومبادرات عالمية جديدة ومبتكرة لمكافحة الإرهاب، إلى جانب تنفيذ القرارات التي ذكرتها، الأدوات الأساسية لمكافحة الإرهاب من جميع الزوايا الممكنة، الجانب المالي؛ والتعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون؛ ومقاضاة وإعادة تأهيل وإعادة إدماج المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين إلى بلدانهم أو الانتقال إلى بلدان ثالثة؛

ومنع واستئصال انتشار التطرف العنيف في السجون ومن خلال التكنولوجيا الرقمية؛ وحماية حقوق الإنسان لجميع المتضررين من الإرهاب، ولا سيما الأطفال واللاجئين والمهاجرين وطالبي اللجوء.

ورغم المبادرات العديدة والتقدم المحرز، لا تزال جمهورية غينيا الاستوائية تشعر بقلق بالغ إزاء سلسلة التهديدات الناجمة عن الإرهاب والجماعات الأخرى المرتبطة به، حيث تفتقر العديد من الدول الأعضاء والمناطق دون الإقليمية، إلى الأدوات اللازمة لمواجهة تلك التهديدات، من البيانات البيومترية والبصمات والصور الفوتوغرافية وتكنولوجيا التعرف على الوجه، فضلا عن الوسائل الأخرى أو الأدوات ذات الصلة لجمع هذه المعلومات، مما ينجم عنه مناطق تعاني من ثغرات في مجالات مثل حماية الحدود البحرية والأرضية التي يسهل اختراقها في كثير من المناطق، كما هو الحال في وسط أفريقيا. وكما هو مطلوب في التقرير، من الأهمية القصوى بمكان منع الاتصال و/أو التعاون بين مختلف الجماعات الإرهابية الموجودة. ولهذا السبب، يعتبر التعاون والتدريب ونقل التكنولوجيا المتقدمة، أمورا حيوية لمكافحة الإرهابيين بفعالية.

وثمة تهديد هام آخر للسلم والأمن على الصعيدين الوطني والدولي يتمثل في عودة المقاتلين الأجانب إلى بلدانهم الأصلية، الأمر الذي يمكن أن تترتب عنه عواقب وخيمة للغاية، مثل تنظيم و/أو إعادة تنظيم الخلايا الإرهابية أو تطرف الأشخاص الضعفاء والأشخاص المعرضين للدعاية الإرهابية. ومنع المقاتلين الأجانب من التنقل أمر أساسي وصعب للغاية. وكما يلاحظ التقرير أيضا، ليس لدى المؤسسات القضائية في بعض الدول الأعضاء، قوانين لمحاكمة رعاياها الذين سافروا إلى الخارج للقتال في صفوف تنظيم داعش أو بعض الجماعات الإرهابية الأخرى، أو أنها غير قادرة على المحاكمة بسبب نقص الأدلة، أو نقص التعاون بين القطاعات المختلفة. وفي هذا الصدد، نشجع الدول الأعضاء على دعم الجهود ذات الصلة لضمان تنفيذ خطة بناء القدرات من أجل التصدي لتدفق المقاتلين الإرهابيين الأجانب، وفقا للقرار ٢٣٩٦ (٢٠١٧).

إن الإرهاب لا يعترف بالحدود ولا بالجنسيات، كما أنه لا يميز بين الأديان والأغنياء والفقراء. ولذلك، فإن مكافحة الإرهاب تتطلب المزيد من التعاون. ولن نتمكن من مواصلة التقدم المحرز ضد الإرهاب، بما في ذلك ضد جماعات مثل تنظيم داعش وأمثاله، إلا من خلال بذل جهد جماعي ومشترك والتزام بين الدول الأعضاء، بالتعاون مع التحالفات بين القطاعين العام والخاص والمنظمات غير الحكومية والمجموعات الأخرى، والتوصل إلى حلول دائمة.

وتعاني القارة الأفريقية معاناة شديدة جراء الجرائم التي ترتكبها جماعات إرهابية، على غرار جماعة بوكو حرام في شمال شرق نيجيريا، التي تؤثر أيضا على البلدان المجاورة لها في النيجر وتشاد والكاميرون، وهي أيضا بلدان مجاورة لغينيا الاستوائية. وهناك أيضا حالة حركة الشباب في شرق القارة. وتقع بلدان مثل مالي ضحية للجماعات التي يدعمها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. وتؤدي كل هذه الظواهر إلى أضرار هائلة وتحديات خطيرة تواجه اقتصادات البلدان الأكثر تأثرا مباشرة، وبدرجة أقل جيرانها، ومن ثم أفريقيا قاطبة.

وإذ أن الإرهاب يؤدي إلى التشريد الداخلي، وإلحاق الضرر بالهياكل الأساسية وقطاع السياحة وضرر يصعب قياسه كميا بدقة، فإن مكافحته أمر حيوي لبقائنا كدول. وكما يعلم المجلس، فقد كانت هناك محاولة هجوم إرهابي مؤخرا في بلدنا، كان هدفها انتهاك وتقويض استقلاله واستقراره وتدمير مؤسساته الشرعية. ولحسن الحظ، تم تحييدها بسرعة من قبل قوات أمننا الوطني، بتعاون ودعم من جمهورية الكاميرون الشقيقة. ويبين هذا المثال أن التعاون ضروري ومفيد في مجال الأمن ومكافحة الإرهاب.

وقد شاركت غينيا الاستوائية، في السنوات الأخيرة، بصورة مجدية في الآليات المتعددة الأطراف لمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة والآلية المشتركة للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتقف غينيا الاستوائية على أهبة الاستعداد لمواصلة المشاركة في تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في مكافحة الإرهاب، ولتحسين تبادل المعلومات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك عملية أوبانغامي في خليج غينيا، التي تكافح فيها مختلف دول المنطقة دون الإقليمية، بما فيها غينيا الاستوائية، لمنع القرصنة التي يمكن أن يستخدمها الإرهابيون أو الإرهابيون المحتملون. وغينيا الاستوائية مستعدة للعمل مع جميع البلدان للتصدي بصورة جماعية لتهديد الإرهاب والتطرف العنيف وللحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين.

بيد أن الحالة تتطلب مزيدا من التفكير المتعمق. فهناك عدد متزايد من النزاعات والضحايا. ويجب على مجلس الأمن، للتخفيف من حدة الحالة، مواصلة العمل مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومضاعفة جهوده الرامية إلى اعتماد سياسات تعزز منع نشوب النزاعات واستخدام جميع الصكوك والآليات والطرائق التي حددتها المنظمتان.

السيدة فرونيكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر وكيل الأمين العام فلاديمير فورونكوف على إحاطته الإعلامية بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/80) عن التهديد الذي يشكله تنظيم داعش للسلم والأمن الدوليين. وأود أن أضيف بعض النقاط.

لقد فقد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام جزءا كبيرا من الأراضي التي كان يسيطر عليها، نتيجة للعمليات القتالية المنسقة. وعلى الرغم من أن جهود التحالف الدولي قد قللت من إيرادات تنظيم الدولة، فإن الجماعات الإرهابية مثل تنظيم الدولة والجماعات المنتسبة له العاملة في أنحاء العالم لا تزال قادرة على القيام بهجمات إرهابية. إننا نتطلع إلى استعراض هذا العام للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. ونحن نعتقد اعتقادا راسخا بأنه ينبغي إيلاء الأولوية القصوى لبناء القدرات ومكافحة التطرف العنيف ومنعه.

وأود أن أعرب عن تقديري لإسهامات فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب. فجهودهما لتوفير تقارير على المستوى الاستراتيجي تعكس خطورة التهديد هي جهود هامة. ونحن نرحب بتشديد التقرير الأخير لفريق الرصد على تقييم الخطر وتبادل المعلومات وتعزيز رصد حركة الأفراد عبر الحدود. ونعيد التأكيد على أهمية تعزيز التعاون واسع النطاق بين الأمم المتحدة والهيئات الإقليمية لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، مع الأخذ في الحسبان التهديد المتنامي للتكنولوجيات الجديدة لتمويل الإرهاب التي تجعل من الممكن اقتناء أموال مجهولة المصدر. ونحن ندرك تماما أن التقدم التكنولوجي يعني أن جمع الأموال والتجنيد من قبل الإرهابيين يشكل تحديا أكثر تعقيدا في مواجهة المجتمع الدولي. فلا يزالا بإمكان أعضاء تنظيم الدولة والمتعاطفين معه استخدام وسائط التواصل الاجتماعي، بما في ذلك تكنولوجيا التشفير وأدوات الاتصال في الشبكة المظلمة، للاتصال وتنسيق وتيسير الهجمات.

ولا يمكننا أن ننسى الأساليب التقليدية لتمويل الإرهاب – التي تظل بسيطة وفعالة وتحظى بشعبية في أوساط المقاتلين الإرهابيين الأجانب العائدين – كأعمال النهب التي جرت في الموصل وفي العريش. وينبغي أن يكون تطوير اتجاهات افتراضية فيما يتعلق بتمويل الإرهاب والهجمات الإرهابية المحتملة أولوية بالنسبة للدول الأعضاء. فلا يمكننا اليوم أن نتخذ سوى التدابير الوقائية عندما نواجه أعمالا محددة اضطلع بها إرهابيون. غير أنه، يبدو أننا لسنا على استعداد كاف للاستجابة بسرعة لإبداع الإرهابيين الذين يواصلون تغيير أساليبهم. ولذلك، فمن

الأهمية بمكان فهم الأساليب والاتجاهات بغية التنبؤ بالمسار المالي المحتمل للإرهابيين وأنشطتهم.

إن الإرهاب ظاهرة عابرة للحدود. ولذلك، فإن زيادة تعزيز التعاون فيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والدول، يظل أمرا غاية في الأهمية للقضاء الفعال عليه، ولا سيما عند تناول المساءلة. وتقف بولندا على استعداد، بوصفها عضوا في التحالف الدولي، للتعاون الوثيق مع الأمم المتحدة في هذا المجال.

الرئيس: سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

نعرب عن شكرنا وتقديرنا للسيد فلاديمير فورونكوف على إحاطته الإعلامية القيمة.

وننتهز هذه الفرصة لنرحب بإصلاحات الأمين العام للأمم المتحدة من خلال إنشاء مكتب لمكافحة الإرهاب في حزيران/يونيه ٢٠١٧، الذي مثل أولى خطوات الأمين العام نحو الإصلاح المؤسسي. ونعتقد أن تلك الإصلاحات ستعزز إلى حد كبير تنسيق جهود وأنشطة مكافحة الإرهاب في إطار الأمم المتحدة وخارجها، وبناء قدرات الدول الأعضاء لمواجهة التهديدات الإرهابية المحدقة بها. تبذل الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها، بالتعاون مع المنظمات الدولية، جهودا كبيرة من أجل مكافحة الإرهاب، من خلال وضع عدد من التدابير الوقائية للقضاء على الجماعات الإرهابية. وقد نجحت تلك الجهود، وجهود التحالف الدولي للقضاء على الإرهاب، في هزيمة الجماعات الإرهابية في بعض المناطق وأدت إلى اندحارها. إلا أن الدول الأعضاء تواجه تحديات في جهودها الرامية إلى مكافحة الإرهاب بسبب تطوير تلك الجماعات أساليب وتقنيات جديدة في عملها، الأمر الذي يتطلب تضافر جهود مجلس الأمن والدول الأعضاء، من خلال الحوار وتبادل المعلومات والخبرات وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وذلك بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، وفريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات والهيئات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة.

ترحب الكويت بما ذهب إليه تقرير الأمين العام (S/2018/80)، من تقييم وتحليل لوضع داعش، ودور التحالف الدولي في الحد من توسع التنظيم، والتدابير الرقابية التي وضعتها الدول الأعضاء، التي نتج عنها فقدان تنظيم داعش قدراته وموارده المالية، مع عدم إغفال التقرير، في نفس الوقت، الإشارة إلى قدرة التنظيم على التكيف مع الوضع الجديد، في ظل شح الموارد المتوفرة له وبحثه عن مصادر دخل جديدة وتكوين جماعات وخلايا إرهابية بأساليب جديدة. ويؤكد التقرير على أهمية التعاون الدولي مع الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها للحد من هذه الظاهرة.

ما زال الإرهاب يشكل خطرا جسيما في الكثير من أنحاء العالم، ويهدد السلم والأمن الدوليين. لذلك، فإن الكويت تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره ومهما كانت دوافعه. فهو عمل إجرامي لا يبرر ولا ينبغي ربطه بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وإن مكافحة الإرهاب تستدعي تعبئة جميع الجهود الدولية لمواجهة هذه الآفة الإجرامية باتخاذ تدابير في إطار الالتزام بالقانون الدولي الإنساني واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد والتعايش السلمي فيما بين الأديان واحترام رموزها ومقدساتها، ومعالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب وعدم التحريض على الكراهية ونبذ جميع مظاهر التطرف والعنف.

كما نؤكد على ضرورة زيادة الاهتمام بمسائل المرأة والشباب في جميع الأعمال المتعلقة بالتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، مع أهمية إدراج مشاركة النساء والشباب في وضع استراتيجيات مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف الذي يفضي إلى الإرهاب. وفي سياق جهود دولة الكويت على الصعيد الدولي، سوف نستضيف

بتاريخ ١٣ شباط/فبراير الجاري اجتماعا وزاريا للتحالف العالمي لمواجهة داعش، بمشاركة ٧٠ دولة و ٤ منظمات دولية بهدف وضع استراتيجية وخطط لمواجهة الإرهاب. ويعتبر هذا المؤتمر الأول من نوعه منذ هزيمة داعش في العراق.

وفي الختام، نجدد إدانة الكويت الصريحة والمطلقة للأعمال الإرهابية بجميع أشكالها ومظاهرها بصرف النظر عن دوافع ارتكابها، أينما وقعت وأيا كان مرتكبوها، إذ أنها اعتداء متعمّد على السلم والأمن الدوليين وتمثل انتهاكا صارخا للقانون الدولي. وفي الوقت نفسه نشير إلى أن تعزيز ثقافة التسامح والتعايش بين الأمم والشعوب تأتي ضمن أولويات سياسة الكويت الخارجية. ونشدد على دعمنا الكامل لجميع الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب ووقف التهديدات الإرهابية التي تواجه العالم.

الرئيس: أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس

لا يوجد هناك متكلمون آخرون مدرجة أسماؤهم في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشاتنا بشأن الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.